

## تحليل تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة

### التقرير المالي وقرارات المستثمرين مع دراسة ميدانية

د.هدى محمد محمد عبد الله

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

#### أولاً: مشكلة البحث:

لاقت ظاهرة تعديل القوائم المالية اهتماماً كبيراً خاصة بعد حدوث العديد من الأزمات والفضائح المالية لبعض الشركات الكبرى، مما أدى إلى ضعف ثقة المستثمرين في فاعلية وجودة نظم التقرير المالي وانخفاض مصداقية المعلومات المحاسبية المقرر عنها وما لهذا من تداعيات على قرارات المستثمرين التي تعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية كمصدر للمعلومات.

حيث تواجه إدارة الشركات تحديات كبيرة عند إعداد التقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث تعمل الإدارة في بيئة عمل تنافسية، كما تواجه عمليات معقدة والحاجة للامتثال لإجراءات وقواعد محاسبية وقوانين معقدة وضغوط للتحكم في تكاليف التقرير والتأكد من المساءلة بين القائمين على التقرير المالي، وتعد أخطاء ومخالفات القوائم المالية التي تؤدي إلى تعديلها بمثابة إشارات تحذيرية للمستثمرين عن واقع التقرير المالي للشركة.

وقد أكدت الكيانات المهنية والجهات التنظيمية الدولية على أهمية الوثوقية كأحد الخصائص النوعية الأساسية والضرورية لجعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين الذين يتخذون قرارات اقتصادية، فالموثوقية مؤشر لجودة التقرير المالي التي تجعل المعلومات المحاسبية يمكن التحقق منها وتمثل الأحداث



والصفقات الاقتصادية بأمانة وخالية من الأخطاء وتتسم بالحياد وعدم التحيز، ولكن قد يحدث في بعض الأحيان ألا تتوافر هذه الاشتراطات في المعلومات المحاسبية كحدوث بعض الأخطاء والمخالفات بما يخل بموثوقية هذه المعلومات ويؤدي إلى ضرورة تعديل القوائم المالية.

ويرتبط تعديل القوائم المالية بعدة تأثيرات تتعلق بتكلفة رأس المال وقدرة الشركة على الوصول لمصادر التمويل الخارجي بجانب التأثير على الأرباح المستقبلية المتوقعة، وقيمة الشركة مع زيادة مخاطر الأعمال والدعاوي القضائية ضد الإدارة والمراجعين، مما يؤدي إلى إعادة نظر الشركة في الإجراءات التي يمكن إتباعها لاستعادة ثقة المستثمرين ومصداقية المعلومات في التقرير المالي وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية.

كما أن تأثيرات تعديل القوائم المالية من الصعب تحديدها بدقة إلا أنها تعتمد بشكل كبير على الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التعديل، وفي جميع الأحوال يُعد تعديل القوائم المالية إقراراً من جانب الشركة بأن القوائم المالية السابق إصدارها غير دقيقة وأنها تحتوي على أخطاء سواء كانت هذه الأخطاء غير متعمدة أو كانت أخطاء متعمدة (غش)، ويؤدي ذلك إلى اهتزاز ثقة المستثمرين مما يثير تساؤلات حول الممارسات المحاسبية الخاطئة للشركة في ضوء (Non GAAP) -.

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:-

- 1- ما هي التأثيرات المحتملة لتعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي؟
- 2- ما هي التأثيرات المحتملة لتعديل القوائم المالية على ردود فعل وقرارات المستثمرين؟



٣- ما هي الآليات وطرق العلاج التي يمكن إتباعها لاستعادة ثقة المستثمرين ودعم جودة التقرير المالي والحد من التأثيرات السلبية لتعديل القوائم المالية؟

#### ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:-

- ١- عرض وتحليل دوافع ومبررات ظاهرة تعديل القوائم المالية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- ٢- توضيح تأثيرات تعديل القوائم المالية على كل من جودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين.
- ٣- اقتراح مجموعة من الآليات لاستعادة ثقة المستثمرين ودعم جودة التقرير المالي للحد من ظاهرة تعديل القوائم المالية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

#### ثالثاً: أهمية البحث:

في ضوء مشكلة، وأهداف البحث تنقسم أهميته إلى:

#### ١- أهمية علمية:

وتتمثل في ندرة الدراسات العربية التي تناولت تعديل القوائم المالية، وبخاصة تأثيرها على جودة عملية التقرير المالي وقرارات المستثمرين، وكيفية التعامل مع ظاهرة تعديل القوائم المالية من جانب الشركة بما يساهم في التخفيف من حدة ردود فعل السوق تجاه الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية وينعكس ايجابياً على الوضع التنافسي للشركات وقيمتها السوقية وذلك من خلال اشتقاق إطار مفاهيمي لتأصيل ظاهرة تعديل القوائم المالية ومقترحات التطوير في ضوء انعكاساتها المتعددة.



## ٢- أهمية عملية:

تتضح من خلال تحديد دور التقارير المالية بالنسبة للمستثمرين فيما يتعلق باتخاذهم للقرارات الاستثمارية، ومدى الحاجة إلى مصداقية المعلومات المحاسبية المتضمنة في هذه التقارير، والتأكد من درجة الموثوقية والاعتمادية وخلوها من الأخطاء التي قد تشوبها، وذلك من خلال توضيح آليات التعامل مع ظاهرة تعديل القوائم المالية لتعزيز ودعم جودة التقرير المالي بما ينعكس على استعادة ثقة المستثمرين والحفاظ على استقرار الأسواق المالية.

## رابعاً: فروض البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه وأهميته تتمثل فروضه في الآتي:-

- ١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي.
- ٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين.
- ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين.

## خامساً: منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل أهم الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة تعديل القوائم المالية وتجميع المعلومات المتعلقة بمسببات وتأثيرات تعديل القوائم المالية ومحاولة الوصول إلى مجموعة من الآليات التي يمكن استخدامها لتخفيف حدة هذه التأثيرات، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي في اختبار الفروض من خلال الدراسة الميدانية بالاعتماد على



قائمة استقصاء، وتحليل إجابات فئات الدراسة حول تأثيرات تعديل القوائم المالية، ومدى أهمية الآليات المقترحة للحد من هذه التأثيرات.

#### سادساً: تقسيمات البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفروضه، والمنهج المتبع تم تقسيم البحث إلى الأقسام التالية:

**القسم الأول:** الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث.

**القسم الثاني:** تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي.

**القسم الثالث:** تأثيرات تعديل القوائم المالية على قرارات المستثمرين.

**القسم الرابع:** الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية.

**القسم الخامس:** دراسة ميدانية لقياس تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين.

**القسم السادس:** النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

#### القسم الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث

أوضحت دراسة (Marie Herly, et.al., 2013) أن حدث تعديل القوائم المالية يعني تصحيح الأخطاء أو المخالفات التي حدثت في القوائم المالية، أي أنها تمثل مراجعة للقوائم المالية التي سبق إصدارها كنتيجة لخطأ، غش أو تطبيق خاطئ لأحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.



ونوهت دراسة (John c. Adams, et al., 2013) عن تصنيف عمليات تعديل القوائم المالية إلى تعديلات تنتج عن تغييرات محاسبية، وأخرى تنتج عن الفشل في الامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أي الخروج عنها، بالنسبة لعمليات تعديل القوائم المالية التي تنتج عن التغيير في أسلوب محاسبي أو تبني معيار محاسبي جديد تمد الأطراف الخارجية برؤية عن كيفية ظهور القوائم المالية السابق إصدارها إذا تم إعدادها من الأساس وفقاً للأسلوب أو المعيار المحاسبي الجديد.

وتُعد معظم عمليات تعديل القوائم المالية صحيح للفشل في الامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا النوع هو الذي تم التركيز عليه من جانب الدراسات الأكاديمية والأدب المحاسبي، وتم تصنيفه إلى ثلاث فئات هي: الأخطاء الكتابية، الفشل في الامتثال للقواعد المحاسبية، والاحتيايل، وتعد التعديلات في القوائم المالية المضللة هي الأكثر انتشاراً.

وأكدت دراسة (Louise Hayes 2014) على ضرورة تصنيف الأخطاء التي تستدعي تعديل القوائم المالية إلى مخالفات أو أخطاء متعمدة وأخطاء غير متعمدة، وهي ترتبط برد فعل سوقي أقل حدة، كما أنها أكثر ارتباطاً بضعف نظام الرقابة الداخلية وتحدث بشكل أكثر تكراراً، وقد أكدت دراسات عديدة (Plunlee & Yohn 2010, Hemanes, et al., 2012) على أن مستخدمي القوائم المالية وأعضاء لجنة المراجعة يكون لديهم القدرة على اكتشاف الأخطاء المتعمدة عندما تكون الإدارة لديها دوافع للعش أو إدارة الأرباح لمقابلة أهداف معينة، ولكن الأخطاء غير المتعمدة تكون أقل وضوحاً ولذلك تؤدي لقرارات خاطئة بشكل أكبر، كما أكدت دراسة (Karem, et al., 2008) أن معظم تعديلات القوائم المالية التي تحدث بسبب مخالفات تكون متبوعة بدعوى قضائية كما أن رد فعل السوق للإعلان عنها يكون سلبي بدرجة أكبر بكثير من تعديل القوائم المالية نتيجة لأخطاء.

وقد أوضحت دراسة (Chung & Mccracken 2014) أن ٥٢% من عمليات تعديل القوائم المالية نتيجة لأخطاء داخلية، ٢% نتيجة تعقد المعايير المحاسبية و ٤٢% نتيجة استخدام الحكم الشخصي المسموح به في المعايير المحاسبية و ٤% نتيجة أخطاء متعمدة.

وتتفق الباحثة مع دراستي كل من (Plumlee & Yohn 2010, Scholz 2008) حول اختلاف أسباب تعديل القوائم المالية من شركة لأخرى، حيث حددت العديد من الدراسات الأسباب المحتملة لتعديل القوائم المالية، والتي تتمثل في:

١- **تعقد المعايير المحاسبية:** فبالرغم من أن هناك ضغوط نحو التأكيد على المعايير القائمة على المبادئ، إلا أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن مئات القواعد والإجراءات التي تحكم الممارسات المحاسبية.

٢- **إدارة الأرباح:** تواجه إدارة الشركة ضغوط هائلة لمقابلة توقعات الأطراف المختلفة، وتقدم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية فرص لإدارة الأرباح على سبيل المثال فيما يتعلق بالإهلاك، الاحتياطات وتقييم الأصول وهذا يتيح التلاعب والغش، وبالتالي احتمالية تعديل القوائم المالية بشكل متكرر.

٣- **نقص الشفافية:** في بيئة تقرير مالي معقدة تفشل الشركات غالباً في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل كامل وواضح ومتسق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بما يحد من موثوقية التقارير المالية ومصداقيتها.

٤- **الاحتيال:** ترجع عمليات الاحتيال إلى نظم التقرير المالي، حيث يخطئ مُعدي القوائم المالية بشكل متعمد مما يؤدي إلى تعديل القوائم المالية عند اكتشاف هذه المخالفات.

٥- **تحفظ المراجع ولجنة المراجعة:** فرض قانون Sox وإصدارات (PCAOB) عدداً من المتطلبات الجديدة على المراجعين ولجان المراجعة من حيث زيادة



الإجراءات، عمليات الفحص الدقيق والمساءلة القانونية للمراجعين ولجان المراجعة، مما دفعهم إلى أن يكونوا أكثر تحفظاً عند مراجعة وتقييم التقرير المالي والقضايا المحاسبية الشائكة.

٦- **ضعف نظم الرقابة الداخلية والحوكمة:** إطار حوكمة الشركات يحدد مسؤوليات كل من مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجع الداخلي والخارجي في التأكيد على موثوقية التقرير المالي، وبالتالي فالرقابة الداخلية والحوكمة الضعيفة على التقرير المالي تؤدي لزيادة احتمالية فشل التقرير المالي واحتمالية تعديل القوائم المالية بشكل كبير.

وترى الباحثة تعقياً على الأسباب السابقة المرتبطة بتعديل القوائم المالية إنما تكشف عن مشكلات محاسبية متنوعة تشمل: الاعتراف بالمصروفات، الاعتراف بالإيرادات، الخطأ في تصنيف القوائم المالية مثل قائمة التدفق النقدي، مكافآت المديرين التنفيذيين مثل خيارات الأسهم، التقديرات المحاسبية، عمليات الدمج والاستحواذ وإعادة التنظيم، وقد اهتمت الكيانات المهنية بإصدار المعايير المحاسبية التي تنظم معالجة الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية، وتسوق الباحثة المبررات التالية:

أ- تناول معيار المحاسبة المصري رقم (٥) المعدل ٢٠١٥ بعنوان "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" تعريف أخطاء الفترات السابقة بأنها إغفال أو تحريف في القوائم المالية للمنشأة عن فترة سابقة أو أكثر ينشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق بها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات وتتضمن هذه الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس، كما تناول المعيار تعريف إعادة العرض بأثر رجعي بأنها تصحيح الاعتراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية كما لو كان خطأ الفترة السابقة لم يحدث أبداً.



كما نصت الفقرة (٤٢) من نفس المعيار المصري على أن تقوم المنشأة بتصحيح أخطاء الفترات السابقة ذات الأهمية النسبية وذلك بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها وذلك من خلال إعادة عرض مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة والتي حدث بها خطأ أو إذا كان الخطأ حدث قبل أبعد فترة سابقة فيتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أبعد فترة مالية سابقة معروضة.

وأوضحت الفقرة (٤٩) من المعيار أنه عند تصحيح الأخطاء يجب على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عما يلي:-

- طبيعة خطأ الفترة السابقة.
  - قيمة الخطأ عن كل فترة سابقة معروضة إن أمكن ذلك عملياً وذلك على كل بند من بنود القوائم المالية تأثر بذلك الخطأ، وعلى النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح إذا كان معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢ "نصيب السهم في الأرباح" يسرى على المنشأة، قيمة التصحيح في بداية أبعد فترة سابقة معروضة، والظروف التي أدت من الناحية العملية إلى تعذر إعادة العرض بأثر رجعي لتصحيح ذلك الخطأ عن فترة سابقة معينة.
- ب- يتمثل معيار المحاسبة الدولي (IAS No.8) مع معيار المحاسبة المصري رقم (٥) فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لعمليات تعديل القوائم المالية.
- كما حظي موضوع تعديل القوائم المالية باهتمام الباحثين وتم تناوله من عدة زوايا، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:-

#### ١- دراسة (Chiyu, 2012):-

قدمت هذه الدراسة دليل تجريبي حول العلاقة بين تكرار حدوث تعديل للقوائم المالية وتغيير المراجع أو اختياره (Big 4 – Non Big 4) وبتحليل

الإدارة (المدير التنفيذي، المدير المالي)، وتحسينات الرقابة الداخلية، وذلك باستخدام عينة مكونة من ٤٦٠ عملية تعديل للقوائم المالية تم التقرير عنها في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ مقسمة إلى ٢٨٢ شركة لم يتكرر حدوث تعديل للقوائم المالية فيها خلال السنوات الثلاث التالية، و ١٧٨ شركة تكرر فيها تعديل القوائم المالية خلال الثلاث سنوات التالية بعد أول تعديل، وقد توصلت الدراسة إلى:

أ- وجود علاقة سالبة بين التغيير لمراجع Big 4، إحلال المدير التنفيذي أو المدير المالي، والتحسينات في الرقابة الداخلية وبين احتمال تكرار حدوث تعديل القوائم المالية للشركات.

ب- أداء أفضل للشركات في سوق الأوراق المالية التي لم يتكرر تعديل القوائم المالية فيها مقارنة بالشركات التي تكرر فيها، كما تم التوصل إلى أن أداء سوق الأوراق المالية يرتبط إيجابياً بالتغيير لمراجع Big 4، إحلال المدير التنفيذي والمدير المالي، والتحسين في الرقابة الداخلية.

٢- دراسة (د/ محمد شاهين ٢٠١٢):-

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مجموعة من الخصائص المميزة لأعضاء لجنة المراجعة وتأثيرات تفاعل هذه الخصائص على التقليل من العمليات الخاصة بتعديل التقارير والقوائم المالية، وقد تم تقسيم عينة الدراسة المكونة من ٩٦ شركة إلى مجموعتين متماثلتين من حيث الحجم وطبيعة النشاط مجموعة تتمثل في شركات قامت بتعديل القوائم المالية والأخرى لم تقم بتعديل القوائم المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٩، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أ- أعضاء لجنة المراجعة الذين يتصفون بالخبرة والنشاط وعضوية مجموعة من اللجان المختلفة سوف يقومون بدورهم الإشرافي والرقابي بنجاح، كما أن التداخل في الخصائص المختلفة الخاصة بعضو اللجنة

تمثل حوافز لزيادة الأدوار الإشرافية والرقابية التي تمكن من الحد من عمليات تعديل القوائم المالية.

ب- لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين كل من الفترة الزمنية التي يقضيها العضو في اللجنة والمبالغ النقدية التي يتقاضاها أعضاء اللجنة وبين الحد من عمليات تعديل القوائم المالية.

### ٣- دراسة (Albring, et al., 2013):-

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تعديل القوائم المالية على نمو الشركة ومصادر تمويل هذا النمو سواء مصادر داخلية أو خارجية، وقد تم استخدام نموذج التخطيط المالي القائم على معيار نمو المبيعات، من خلال عينة مكونة من ٢٣٠٩ عملية إعلان عن تعديل القوائم المالية نتيجة غش أو أخطاء محاسبية من ١٨٩٤ شركة أمريكية عامة عن الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- تؤدي عمليات تعديل القوائم المالية إلى الإضرار بالعلاقات التعاقدية بين الشركة والأطراف الخارجية مثل عملاء وموردي الشركة وبالتالي تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للشركة بما يؤدي لتخفيض مستوى الأرصدة النقدية الداخلية المتاحة للاستثمار.

ب- يقلل تعديل القوائم المالية من فرص نمو الشركة من خلال زيادة تكلفة التمويل الخارجي.

ج- لا تسفر عمليات تعديل القوائم المالية عن آثار متماثلة حيث تكون آثارها واضحة بشكل أكبر في الشركات التي تقوم بإعداد تقارير مالية احتيالية عن الشركات التي تقوم بالتعديل لتصحيح أخطاء محاسبية سابقة.

#### ٤- دراسة (Nguyen & Puri, 2013):-

تناولت هذه الدراسة انعكاسات الإعلان عن تعديل القوائم المالية على قيمة الشركة وعدم تماثل المعلومات، وذلك باستخدام عينة من الشركات الأمريكية التي أعلنت عن تعديل قوائمها المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥ وتم فحص الأنشطة التجارية المختلفة مثل حجم التجارة، عدد الصفقات، حجم الطلب وعوائد الأسهم، وقد توصلت الدراسة إلى:

- أ- وجود عوائد غير عادية سالبة حول تاريخ الإعلان عن التعديل، كما أثبتت الدراسة أنه ليس هناك اختلاف كبير بين ردود فعل السوق تجاه عمليات التعديل الجوهرية وغير الجوهرية.
- ب- يقيد الإعلان عن تعديل القوائم المالية من نمو الشركة ويرتبط بزيادة عدم التأكد وعدم الثقة في مصداقية القوائم المالية لدى المستثمرين، وبالتالي زيادة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بشكل واضح.

#### ٥- دراسة (Xia Chen, et al., 2013):-

فحصت الدراسة العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واختيارات التمويل الخارجي للشركات بالتركيز على حدث تعديل القوائم المالية كمؤشر لانخفاض مصداقية وثقة المستثمرين في جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال عينة مكونة من ٨١٩ عملية تعديل للقوائم المالية في شركات أمريكية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ منها ٢٣٦ تصنف كتعديلات جوهرية، وقد تم إجراء مقارنة بين التغيير في اختيارات التمويل الخارجي قبل وبعد فترة إجراء التعديل بين الشركات التي قامت بتعديل القوائم المالية وشركات في نفس الصناعة والفترة والحجم والأداء ولكنها لم تقم بتعديل القوائم المالية، وقد أشارت نتائجها إلى ما يلي:



أ- تعتمد الشركات بشكل أكبر بعد تعديل القوائم المالية على التمويل بالدين وخاصة الشركات ذات عمليات التعديل الجوهرية والتي تواجه مشاكل حادة في جودة المعلومات.

ب- تواجه الشركات ذات التعديلات الجوهرية، والتي قامت بتغيير سريع للمدير المالي والمدير التنفيذي وأقالت المراجع بعد التعديل تغيير بسيط في اختيارات التمويل الخارجي لأنها أكثر قدرة على إستعادة ثقة المستثمرين في جودة معلوماتها المحاسبية.

ج- تؤثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات تخصيص موارد ممولي رأس المال.

#### ٦- دراسة (Wiedman & Hendricks, 2013):-

ناقشت الدراسة كيفية قيام الشركات بتحسين مصداقية التقرير المالي بعد تعديل القوائم المالية من خلال عرض وجهتي نظر، حيث أشارت الأولى إلى أن الشركات ببساطة تقوم بتصحيح أخطاءها امتثالاً للقوانين فقط، بينما أوضحت الثانية أن التحسينات بشكل أوسع تسمح للشركات بالإشارة إلى جودة تقرير مرتفعة وتخفيض درجة الشك في المعلومات المحاسبية، وتم فحص عينة مكونة من ٣٠٨ عملية تعديل للقوائم المالية في الشركات الأمريكية من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٣ وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- تتحسن جودة الاستحقاق بشكل كبير بعد تعديل القوائم المالية وهذا التحسن غير مرتبط بما إذا كان إجراء التعديل لتصحيح أخطاء الأرباح أو لتصحيح أخطاء بخلاف الأرباح، كما تم التوصل إلى أن مدى إدارة الأرباح الحقيقية تنخفض بشكل كبير بعد التعديل.

ب- ترتفع جودة الاستحقاق بشكل كبير بالنسبة للشركات التي تقوم بتغيير المدير التنفيذي ولكن أقل بالنسبة للشركات التي تتحول إلى مراجع ذو جودة أقل.



ج- أكدت الدراسة أن الشركات تشير إلى تحسن مصداقية التقرير المالي بعد تعديل القوائم المالية من خلال جودة استحقاق أعلى وإدارة أرباح حقيقية أقل.

#### ٧- دراسة (Chakravarthy, et al., 2013):-

تناولت هذه الدراسة الإجراءات التي تقوم بها الشركات في سبيل تحسين سمعتها بعد عمليات تعديل القوائم المالية، وذلك من خلال مراجعة التصريحات الصحفية للشركات وتحديد ١٧٦٥ إجراء تم اتخاذه لبناء سمعة ٩٤ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية وتم فحص هذه الإجراءات قبل وبعد عملية التعديل.

كما أكدت الدراسة على أن سمعة الشركة إنما تمثل توقعات المساهمين حول نية وقدرة إدارة الشركة على تنفيذ التزاماتها وأن أسباب انخفاض سمعة رأس مال الشركة ترجع إلى:

- أ- الزيادة المتوقعة في تكاليف التمويل المفروضة من ممولي رأس المال.
- ب- الزيادة المتوقعة في تكاليف المتعاملين مع الشركة بخلاف ممولي رأس المال مثل العملاء، العاملين والمجتمع الجغرافي الذي تعمل فيه الشركة.
- ج- الانخفاض المتوقع في التدفقات النقدية المستقبلية من مصادر مثل المبيعات المفقودة، المشاريع التي يتم التخلي عنها، وزيادة دعاوي القضاة ضد الشركة.

كما توصلت الدراسة إلى أن إجراءات بناء السمعة بعد تعديل القوائم المالية لا توجه فقط لممولي رأس المال، وإنما أيضاً تجاه عملاء الشركة، والعاملين، والمجتمع الجغرافي واستهداف كل فئة يرتبط بالدرجة التي تحصل بها الشركة على قيمة من خلال التعامل مع هذه الفئة، و أن إجراءات بناء السمعة تؤدي إلى عوائد موجبة غير عادية وتحسن توقعات المستثمرين عن مصداقية التقرير المالي.

#### ٨- دراسة (Shu-Hui sue, et al., 2013):-

حددت الدراسة أسباب تعديل القوائم المالية في الشركات العائلية وأثر السيطرة العائلية على احتمال حدوث أخطاء محاسبية ورد فعل السوق تجاه حدث التعديل في هذه النوعية من الشركات كأحد صور شركات المساهمة، وذلك من خلال عينة مكونة من ٤٩٨ شركة تايبانية منها شركات قامت بتعديل قوائمها المالية وأخرى مماثلة لها في الحجم ولم تقوم بتعديل قوائمها المالية ومنها ٣٦٣ شركة عائلية، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

أ- يؤدي الإعلان عن تعديل القوائم المالية إلى ردود فعل سالبة للسوق وتدهور في المحتوى المعلوماتي للأرباح في الشركات العائلية بشكل أكبر من الشركات غير العائلية.

ب- ترجع ردود فعل السوق القوية والخسارة الكبيرة في معلوماتية الأرباح في هذه النوعية من الشركات إلى أن المستثمرين على قناعة بأن السيطرة العائلية تؤدي إلى اهتمام أكبر بسمعة الشركة وتخفيض من احتمال حدوث الأخطاء عن الشركات غير العائلية وبالتالي يكون المستثمرين أكثر حساسية تجاه تدهور جودة الأرباح في هذه الشركات.

#### ٩- دراسة (Ken y. Chen, et al., 2014):-

تحيب هذه الدراسة على تساؤل بشأن ما إذا كانت الشركات التي واجهت رد فعل سلبي للسوق تصدر تقارير مالية متحفظة بشكل أكبر في العام التالي للإعلان عن تعديل قوائمها المالية كإستجابة لأزمة مصداقية تقاريرها المالية، وذلك باستخدام مدى حدة رد الفعل السوقي السلبي من خلال فحص سلوك عملية التقرير المالي في الأجل القصير بعد تعديل القوائم المالية للشركة وباستخدام مقياس (Basu's 1997) للتحفظ، تم فحص ٤٨٦ شركة أمريكية قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥، وتم التوصل إلى النتائج التالية:



أ- أن الشركات التي واجهت رد فعل سلبي للسوق تقوم بالتقرير عن قوائمها المالية بشكل أكثر تحفظاً في العام التالي للإعلان عن تعديل القوائم المالية، وذلك بعد صدور قانون (SOX) وخاصة الشركات التي تستخدم مراجعي (Non-Big 4).

ب- الشركات التي تواجه ردود فعل سلبية للسوق بعد تعديل القوائم المالية ذات التأثير على الإيرادات تميل إلى التحفظ بشكل أكبر من الشركات التي تقوم بتعديل القوائم المالية ذات التأثير على التكاليف أو المصروفات.

ج- تغيير خصائص حوكمة الشركة مثل تكوين وعضوية مجلس الإدارة تؤثر على السلوك التحفظي للشركة بعد تعديل القوائم المالية.

#### ١٠- دراسة (Mai Dao, et al., 2014):-

قامت هذه الدراسة بفحص العلاقة بين تغيير الإدارة بعد تعديل القوائم المالية ومدى احتمال إعادة التعديل اللاحق، وذلك من خلال عينة مكونة من ١٤٨٥ شركة أمريكية قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وقد تم فحص مدى حدوث تعديل للقوائم المالية خلال الثلاث سنوات التالية لتغيير الإدارة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- الشركات التي تقوم بتغيير الإدارة (المدير التنفيذي و/أو المدير المالي) بعد تعديل القوائم المالية تكون أكثر احتمالاً لتعديل قوائمها المالية مرة أخرى بعد التغيير، ويرجع السبب في تعديل القوائم المالية اللاحق بشكل أساسي إلى الإدارة الجديدة.

ب- التغيير لإدارة جديدة بعد تعديل القوائم المالية ينتج عنه جودة أرباح أقل، عدم إستقرار تنظيمي، وخطر معلومات محاسبية مرتفع، كما أن



الضغوط على الإدارة الجديدة وارتفاع التوقعات قد يدفعها إلى الدخول في إدارة الأرباح.

ج- تغيير الإدارة بعد تعديل القوائم المالية قد لا تكون آلية فعالة للتحسين.

#### ١١- دراسة (Elizabeth A., et al., 2014):-

تناولت هذه الدراسة تحليل مدى الاختلاف في جودة تنبؤات الإدارة بالنسبة للشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية قبل وبعد الإعلان عن التعديل، وهذا التحليل قائم على افتراض أنه غالباً ما يوجد ضعف في نظم الرقابة المالية قبل تعديل القوائم المالية ولكن يتم إجراء تحسينات في هذه النظم بعد التعديل.

وقد تم تناول تفسيرين مختلفين عن العلاقة بين دقة تنبؤات الإدارة وتعديل القوائم المالية كحدث يشير إلى ضعف الرقابة المالية وهما:

أ- "التنبؤ القائم على السلوك الإنتهازي"، ويشير هذا التفسير إلى أن ضعف نظم الرقابة المالية قبل تعديل القوائم المالية تمكن المديرين من التلاعب في الأرباح لمقابلة التوقعات ولكن تدعيم هذه النظم بعد تعديل القوائم المالية يقيد السلوك الإنتهازي للإدارة.

ب- "التنبؤ القائم على القدرة الإدارية"، ويشير هذا التفسير إلى أن ضعف نظم الرقابة المالية قبل تعديل القوائم المالية يعوق قدرة المديرين على إصدار تنبؤات دقيقة، ولكن التحسينات التي تحدث في هذه النظم بعد التعديل تزيل المعوقات وبالتالي تزداد دقة التنبؤات الإدارية.

وقد تم فحص عينة مكونة من ٢٧٠٥ عملية إعلان عن تعديل القوائم المالية في الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٦، وأشارت النتائج إلى التوافق مع التفسير الذي يشير إلى التنبؤ القائم على السلوك الإنتهازي للإدارة.

#### ١٢- دراسة (Hayes, 2014):-



أوضحت الدراسة التطور التاريخي للعديد من الدراسات حول تعديل القوائم المالية لتصحيح الأخطاء المتعمدة بينما أكدت على وجود ندرة في الدراسات التي تتعلق بتعديل القوائم المالية لتصحيح الأخطاء غير المتعمدة، ومن خلال فحص ١٠٦٢٣ عملية تعديل بعد ٣٠ يوليو ٢٠٠٢ وهو تاريخ سريان قانون (SOX)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- ترتبط الأخطاء غير المتعمدة برد فعل سوقي أقل حدة، كما أنها ترتبط أكثر بضعف نظام الرقابة الداخلية، وتحدث بشكل أكثر تكراراً وتؤثر على مدى واسع من الحسابات، كما أنها تؤدي إلى تغيير المراجع إذا كانت مصحوبة بتعديل للقوائم المالية.

ب- يشير وجود الأخطاء غير المتعمدة إلى عدم قدرة الإدارة على تطبيق رقابة فعالة على عملية التقرير المالي، وأيضاً إفتقار المراجع للمهارات الضرورية لتخطيط وإدارة عملية المراجعة، كما أنه في حالة الأخطاء غير المتعمدة وجد أن الإدارة تكون أقل مقاومة لتصحيح هذه الأخطاء.

#### ١٣- دراسة (Hirschey, et al., 2015):-

حاولت هذه الدراسة الإجابة على تساؤل حول ما إذا كان الاكتشاف والإفصاح المبكر عن تعديل القوائم المالية يرتبط بمصادقية أعلى للتقارير المالية بعد عملية التعديل، وذلك من خلال عينة تتكون من ٦١٤ عملية تعديل للقوائم المالية تم الإعلان عنها في الشركات الأمريكية خلال ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٦، وقد تم قياس توقيت اكتشاف التعديل من خلال طول الفترة ما بين نهاية الفترة الزمنية التي تشوبها أخطاء وتاريخ الإعلان اللاحق عن تعديل القوائم المالية، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجودة المرتفعة لخصائص حوكمة الشركة وسرعة اكتشاف المخالفات المحاسبية، وخاصة بالنسبة للشركات التي لديها مراجعين من (Big 4) ومجلس إدارة مستقل وتدوير أعلى للمديرين

التنفيذيين والماليين بعد الإعلان عن تعديل القوائم المالية حيث يؤثر كل هذا على توقعات المستثمرين عن مصداقية الشركة.

#### ١٤- دراسة (Chen Ma, et al., 2015):-

قامت هذه الدراسة باستكشاف ما إذا كانت الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية تعيد ترتيب المكافآت الإدارية السنوية بعد الإعلان عن التعديل وذلك كوسيلة لتخفيض دوافع الإدارة لإعداد قوائم مالية مضللة، وذلك من خلال عينة مكونة من ٩٥٢ عملية تعديل للقوائم المالية في الشركات الصينية خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١ وقد أوضحت النتائج ما يلي:

أ- تعيد الشركة تصميم حزمة المكافآت الإدارية لتخفيض دوافع الإدارة لإعداد تقارير مالية مضللة وذلك بإعطاء وزن أكبر للأداء السوقي عن الأداء المحاسبي في منح المكافآت الإدارية.

ب- تعدد المكافآت النقدية دافع للإدارة للتلاعب بالأرقام المحاسبية، وأن معدل تكرار تعديل القوائم المالية يقل بالنسبة للشركات التي تتبنى مقاييس معالجة بعد أول إعلان عن إجراء التعديل وذلك عن طريق تحويل التركيز من حساسية الدفع القائم على الأداء المحاسبي إلى الدفع القائم على الأداء السوقي بالنسبة للمكافآت الإدارية.

#### ١٥- دراسة (د/عبد الوهاب نصر ٢٠١٥):-

هدفت الدراسة إلى تأصيل ظاهرة إعادة إصدار القوائم المالية من المنظور المحاسبي والمهني وأثر مواجهة مراقب الحسابات لحالة إعادة إصدار القوائم المالية على أحكامه المهنية بشأن تخطيط إجراءات المراجعة وتقريره، واختبرت الدراسة هذه العلاقة من خلال دراسة تجريبية على عينة من مراقبي الحسابات في بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر، وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:



- أ- تتفق الإصدارات المهنية على عدم وجود إلزام بصفة عامة على مراقب الحسابات بعد إصدار تقريره بالاستمرار في أداء إجراءات مراجعة جديدة بالنسبة للقوائم المالية التي سبق إصدارها إلا إذا اكتشف معلومات جديدة تؤثر على القوائم المالية وبالتالي تؤثر على تقريره.
- ب- جاءت نتائج الدراسة التجريبية لتؤكد على إمام غالبية مراقبي الحسابات في مصر بمتطلبات المحاسبة عن إصدار القوائم المالية.
- ج- استنتجت الدراسة وجود تأثير لإعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة في حين لا يوجد تأثير على تقرير مراقب الحسابات.
- ١٦- دراسة (د/نجوى أبو جبل ٢٠١٦):-

حاولت الدراسة الكشف عن مدى تأثير تطوير أنشطة المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة وفعالية آليات هيكل الرقابة الداخلية وزيادة شفافية التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية وأثر ذلك على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية، من خلال دراسة تجريبية على شركة مساهمة مصرية قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تلقت تقرير مراجعة لفت انتباه دون التحفظ في الرأي، تم عرضها على عينة من المراجعين الداخليين بإدارات المراجعة الداخلية، والمديرين الماليين، وأعضاء لجان المراجعة بالشركات المساهمة المصرية وجهت لهم أسئلة صممت للحصول على المعلومات المطلوبة لاختبار الفروض، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أ- تؤثر جودة المراجعة الداخلية على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية لأنها مؤشر لشفافية الإدارة وخاصة عند اختيار السياسات المحاسبية.
- ب- من أكثر محددات المراجعة الداخلية تأثيراً على الحد من إعادة إصدار القوائم المالية هي الموضوعية، الكفاءة والقدرة المهنية، وجودة تنفيذ المهام ثم التأهيل والاستقلال والوضع التنظيمي للمراجعين الداخليين.

**وتعقيباً على الدراسات السابقة،** ترى الباحثة أن الدراسات السابقة لم تتناول أثر تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي بشكل متكامل، حيث:

- ركزت معظم الدراسات على أثر تعديل القوائم المالية على تكلفة رأس المال، مصادر التمويل الخارجي، ظاهرة عدم تماثل المعلومات، والأثر على العلاقات التعاقدية بين الشركة والأطراف الخارجية.
  - تناولت بعض الدراسات تعديل القوائم المالية في نوعية معينة من الشركات مثل الشركات العائلية.
  - تم التركيز عند تناول إجراءات تحسين مصداقية القوائم المالية وإجراءات بناء سمعة الشركة بعد تعديل القوائم المالية على إتباع سياسات محاسبية معينة مثل التحفظ المحاسبي، إحلال المدير التنفيذي والمدير المالي وتغيير المراجع، والإجراءات التنظيمية ذات الصلة مثل قانون SOX.
  - يوجد ندرة في الدراسات العربية التي تناولت تعديل القوائم المالية، وتم تناوله من زاوية الأثر على تخطيط عملية المراجعة وتقرير مراقب الحسابات، وخصائص أعضاء لجنة المراجعة، ودور جودة المراجعة الداخلية.
- وبناءً على ما سبق تحاول الدراسة الحالية توضيح طبيعة ظاهرة تعديل القوائم المالية ومسبباتها وبيان إنعكاساتها من منظور جودة التقرير المالي، فضلاً عن علاقة ظاهرة تعديل القوائم المالية بجودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين، كما تساهم الدراسة الحالية في عرض إطار متكامل يتضمن مجموعة من الآليات التي يمكن استخدامها من جانب إدارة الشركات لدعم جودة التقرير المالي وترشيد قرارات المستثمرين والحد من التأثيرات السلبية لتعديل القوائم المالية.

## القسم الثاني : تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي:

تعد التقارير المالية وسيلة هامة تستخدمها الإدارة لتوصيل معلومات عن أداء الشركة للمستثمرين كما تعد أحد آليات حوكمة الشركة، وقد أوضحت عدة دراسات (Claudia et.al 2014, Nemit 2015, Brian 2015) أثر جودة التقرير المالي على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث جودة التقرير المالي المرتفعة تؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات وتزيد قدرة الشركة على الوصول لمصادر التمويل الخارجي وتؤدي لتخفيض تكلفة رأس المال، كما تؤثر على هيكل وتصميم عقود القروض، بالإضافة لدورها في تخفيض عدم التأكد حيث أحد الحواجز للتحديد الدقيق لخطر الائتمان هو عدم إمكانية الحصول على معلومات دقيقة وموثوق فيها بالتالي فجودة التقرير المرتفعة تخفض عدم التأكد بشأن خطر الائتمان وتؤدي إلى زيادة وكفاءة الاستثمار.

تعد التقارير المالية مصدر أساسي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، فالاحتياج للتقارير المالية يكون أكبر نظراً لعدم كفاءة أسواق رأس المال، حيث يتخذ المستثمرون قرارات شراء الأسهم من خلال تحليل التقارير المالية ويقرر الدائنون إقراض الشركة والدخول في اتفاقات تعاقدية وتحديد أسعار الفائدة آخذين في الاعتبار الأرقام المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية (Claudia, et. Al., 2014).

وقد وضعت دراسة (Nemit 2015) مفهوما واضحا لجودة التقرير المالي بأنها المدى الذي تعكس من خلاله القوائم المالية الأداء الاقتصادي للشركة، ومصداقية التقرير هي ثقة المستثمرين في دقة القوائم المالية المقدمة لهم، كما أوضحت دراسة (Habeeb & Athambawa 2016) بأنها قوة معلومات القوائم المالية في تفسير قيمة المنشأة، وحددت دراسة (Ralf & Alfred 2015) جودة التقرير المالي بأنها المحتوى المعلوماتي للأرباح المقرر عنها فكما

زادت المعلومات التي تتضمنها بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية كلما زادت جودة التقرير المالي، وهذا المفهوم قائم على قيمة المعلومات حيث الزيادة في جودة التقرير المالي تعني التخفيض في عدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للأرباح المقرر عنها خلال الفترة.

وأكدت دراسة (Kun – Chih, et.al., 2013) عدم وجود مقاييس مقبولة عالمياً لجودة التقرير المالي، لذا يتم استخدام مقاييس متعددة منها المقاييس القائمة على الاستحقاقات ومقياس التحفظ وإدارة الأرباح ونماذج الملائمة، كما يتم استخدام احتمالية تعديل القوائم المالية كمؤشر لجودة التقرير المالي، وفي دراسة (Benk 2013) تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام أربعة خصائص نوعية رئيسية للمعلومات المالية ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وهذه الخصائص هي الملائمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم.

واستخدمت دراسة (Xia Chen, et.al., 2013) حدث تعديل القوائم المالية كمؤشر لانخفاض مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وبالتالي انخفاض ثقة المستثمرين في جودة المعلومات المحاسبية والتأثير على اختيارات التمويل الخارجي بالنسبة للشركة.

وأوضحت نتائج دراسة (Wendy 2008) أن المحتوى المعلوماتي للأرباح ينخفض عند تعديل القوائم المالية ولكن ذلك بشكل مؤقت، وأنه ليس من العواقب التي تدوم لفترة طويلة بعد التعديل وذلك من خلال قياس المحتوى المعلوماتي للأرباح باستخدام معيار العوائد على مدار سنوات حول تعديل القوائم المالية، وقد وجد أن المدى الذي تعاني فيه الشركات التي قامت بتعديل القوائم المالية من خسارة في المحتوى المعلوماتي يختلف عبر أبعاد متعددة منها أن مدة الخسارة أكبر بالنسبة للشركات التي تعدل قوائمها المالية لتصحيح أخطاء الاعتراف

بالإيراد وأيضاً بالنسبة للتعديلات التي ينتج عنها انخفاض كبير في سعر السهم في تاريخ الإعلان، بينما لا يوجد خسائر في المحتوى المعلوماتي للأرباح بالنسبة للشركات التي تصنع تغييرات في هيكل حوكمة التقرير المالي بعد تعديل القوائم المالية.

وأكدت دراسة (Sandra, et.al., 2011 & Adrienna Huffman 2015) على استخدام حدث تعديل القوائم المالية كمقياس لإدارة الأرباح وفقاً لدوافع التقرير وبالتالي التأثير على جودة القوائم المالية، حيث يؤثر حافز إعداد التقارير المالية على استراتيجيات الإفصاح التي يقوم المديرون بتوظيفها، حيث يلجأ المديرون لإدارة الأرباح عندما يساعد ذلك في مقابلة متطلبات تعاقدية محددة مثل اتفاقيات الديون وبالتالي التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المقرر عنها وتضليل حملة الأسهم حول الأداء الاقتصادي للشركة، وهكذا يتنازل المديرون عن الدافع للاحتفاظ بالتزامهم بمستوى معين من جودة التقرير المالي في مقابل الدوافع المتنافسة التي تتطلب إدارة الأرباح.

وقد أشارت دراسة (Sallehu 2011) أن تعديل القوائم المالية يحسن جودة التقرير المالي من خلال إجبار الشركات على الامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يؤدي إلى تحسين مكونات الأرباح والنسب المالية، كما يعزز مقارنة القيم المحاسبية لنفس الشركة لفترات مختلفة ولنفس الفترة لشركات مختلفة، حيث أن تعديل القوائم المالية يعيد منح القيم المحاسبية الخصائص النوعية الأساسية من اتساق، قابلية للفهم، جودة محاسبية، وثقة المستثمر.

مما سبق ترى الباحثة أن تعديل القوائم المالية يمكن استخدامه كدليل على مدى جودة التقارير المالية وذلك من خلال إنعكاسات تعديل القوائم المالية على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي الأثر على المحتوى المعلوماتي للأرباح المقرر عنها، ويمكن النظر إلى



تعديل القوائم المالية وأثره على جودة التقرير المالي من زاويتين الأولى أثر الإعلان عن حدث تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي والثانية أثر الإجراءات التي تتخذ بعد تعديل القوائم المالية لتحسين جودة التقرير المالي واستعادة ثقة المستثمرين نظراً لتأثير جودة التقرير المالي على قرارات المستثمرين، كما يواجه تعديل القوائم المالية بحد فعل سلبي من جانب المستثمرين تختلف قوة رد الفعل ومظاهره وفقاً لعوامل متعددة ولكنه يثير تساؤلات هامة بشأن الممارسات المحاسبية للشركة ومدى مصداقية التقرير المالي.

### القسم الثالث: تأثيرات تعديل القوائم المالية على قرارات المستثمرين:

يحتاج المستثمرون إلى المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، وتعد القوائم المالية التي تصدرها الشركات مصدر المعلومات الأساسي التي يلجأ إليها المستثمرون سواء الحاليين أو المرتقبين لاتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة، وعلى ذلك فإذا كانت المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية مضللة أو يشوبها أخطاء تؤثر على جودة عملية التقرير المالي فسوف يؤدي ذلك بالمستثمرين إلى اتخاذ قرارات غير سليمة واختيار بدائل استثمارية ذات درجات مخاطرة مرتفعة تضر بمصالحهم واستثماراتهم وتعرضهم لخسائر كبيرة.

ويُعد حدث تعديل القوائم المالية من الأحداث الاقتصادية الهامة التي تؤثر على ردود فعل المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية المتعلقة بالشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية، حيث يشير تعديل القوائم المالية إلى عدم صحة الممارسات المحاسبية السابقة ويثير التساؤلات حول نزاهة الإدارة، كفاءة الرقابة الداخلية ولجنة المراجعة ومدى استقلال المراجع الخارجي، وبوجه عام يمكن القول أن الشركات تعاني من عواقب سلبية بعد الإعلان عن تعديل القوائم المالية.



وقد أبرزت العديد من الدراسات العواقب الاقتصادية التي قد تتعرض لها الشركات التي تقوم بتعديل القوائم المالية، فقد أكدت دراسة (Myers, et.al.,2013) أن تعديل القوائم المالية يؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة ووجود عوائد سالبة غير عادية في تاريخ الإعلان عن تعديل القوائم المالية.

كما أوضحت دراسات (Kose, et.al., 2015, Cheu, et.al., 2010, Park & Wu 2009, Graham, et.al., 2008) أنه بعد تعديل القوائم المالية تصبح الشركات مقيدة مالياً بشكل كبير وأقل قدرة على الحصول على التمويل الخارجي حيث تصبح شروط الحصول على القروض أكثر تشدداً، ووفقاً لدراسة (Kravel & Shevlin 2010, Chen & Hsin 2009) أن تعديل القوائم المالية يؤدي إلى انخفاض في الأرباح المستقبلية المتوقعة وزيادة تكلفة رأس المال وبالتالي خسارة كبيرة في القيمة السوقية، وأحد التفسيرات الشائعة لهذا أن المستثمرين يصبحون أكثر تشككاً فيما يتعلق بمعلومات القوائم المالية للشركة بعد تعديلها وبالتالي يطالبون بعلاوة مخاطر كتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم.

كما توصلت دراسة (Barniv & Cao 2010, Todd & Terry 2010) إلى أن خطر المعلومات يزداد بشكل كبير بعد تعديل القوائم المالية، كما يزداد هذا الخطر بزيادة عدد المرات التي قامت الشركة فيها بتعديل قوائمها المالية.

وأكدت دراسة (Gleason, et.al.,2008) أن تعديل القوائم المالية يؤثر سلباً على ثروة حملة الأسهم ليس فقط في الشركات التي تقوم بالتعديل ولكن يقوم المستثمرون بفرض عقوبة كبيرة على أسعار أسهم الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة ولم تعدل قوائمها المالية ولكنها تستخدم نفس المراجع الخارجي للشركات التي عدلت قوائمها المالية، وتشير النتائج أن حدث تعديل القوائم المالية يجعل المستثمرين يعيدوا تقييم معلومات القوائم المالية السابق إصدارها في

الشركات التي لم تعدل قوائمها المالية وهو ما يطلق عليه (Contagion Effects).

ونوهت دراسة (Katsiaryna 2013) أن الاحتمالية الكبيرة لمخاطر التقاضي والدعاوي القضائية ضد الشركات والمراجعين تفسر ردود الفعل السلبية للسوق تجاه الإعلان عن تعديل القوائم المالية وما يؤدي إليه من رد فعل سلبي كبير على أسعار الأسهم.

ووفقاً لدراسة (Sebahattin & Ross 2014) أسواق المال تتفاعل سلبياً بشكل أكبر عند الإعلان عن تعديل الإيراد أكثر من الأنواع الأخرى من تعديل القوائم المالية، حيث يرتبط تعديل الإيراد بردود فعل سلبية للمستثمرين بشكل كبير كما يرتبط بمخاطر تقاضي أعلى ضد المراجعين، ويتوافق هذا مع أهمية الإيراد عند تحليل القوائم المالية حيث يعد أكبر بند تقريباً يتم التقرير عنه في قائمة دخل الشركة، كما أن أداء الشركة يقاس بنمو إيراداتها حيث يعتبر عامل هام لأسهم الشركة حتى تكون جاذبة للمستثمرين، فضلاً عن أن الإيراد يستخدم كمؤشر لجودة الأرباح.

ووجدت دراسة (Liangbo Ma, et.al.,2016) أن الإعلان عن تعديل القوائم المالية في الشركات العائلية يكون له ردود فعل سلبية من المستثمرين بشكل أكبر من الشركات غير العائلية، كما وجد انخفاض كبير في المحتوى المعلوماتي للأرباح في الشركات العائلية التي تعدل قوائمها المالية أكثر من الشركات غير العائلية، ويرجع ذلك إلى ثقة المستثمرين الكبيرة في مصداقية الشركات العائلية نظراً لأنها أكثر حرصاً على سمعتها وبالتالي يصبح المستثمرين أكثر حساسية لندهور جودة الأرباح في هذه النوعية من الشركات والتي بدورها تؤثر على ردود فعل السوق تجاه حدث تعديل القوائم المالية.

ترى الباحثة أن تعديل القوائم المالية يخفض الثقة في كفاءة الإدارة وفي نظم حوكمة الشركة، ويؤثر على القرارات الاقتصادية للمستثمرين وعلى أسعار أسهم الشركة وقيمتها السوقية، مما يؤدي لإعطاء الشركات دوافع قوية لإتخاذ مجموعة من الآليات لتعزيز مصداقية التقارير المالية المستقبلية، والتأثير ايجابياً على إدراك المستثمرين لمصداقية التقرير المالي للإدارة وزيادة رغبة المستثمرين في الإعتماد على القوائم المالية، وخاصة بعد تعديل القوائم المالية الناتج عن الاحتيال، حيث تصبح سمعة وأخلاقيات وقيم الشركة محل تساؤل من جانب المستثمرين، وبالتالي يمكن للشركة من خلال مجموعة متكاملة من الآليات التخفيف من حدة ردود الفعل السلبية للمستثمرين تجاه حدث تعديل القوائم المالية.

#### القسم الرابع : الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية:

إن إدارة مخاطر تعديل القوائم المالية يتطلب التزام قوى بتركيز طويل الأجل على تطبيق مجموعة من الآليات المتكاملة يمكن إتباعها من جانب الشركات للحد من التأثيرات السلبية لتعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي واستعادة ثقة المستثمرين.

لقد أكدت دراسة (Elizabeth, et.al.,2008) على أن المستثمرين يجب أن يصدرها أحكاماً بشأن مصداقية التقرير المالي للإدارة بعد إعادة النظر في قائمة من الإجراءات التي تتخذها الشركة بعد تعديل القوائم المالية، وتتضمن هذه الإجراءات بعض التغييرات الهامة التي قد تجريها الشركات في أربعة آليات للحوكمة (وظيفة المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، مجلس الإدارة والمدير المالي، ولجان المراجعة) وإعادة شراء أسهم الشركة.



وقد أكدت دراسة (Rotenstein 2008) أن تعديل القوائم المالية يحفز إجراء تحسينات في حوكمة الشركة لتصحيح المشكلات الأساسية التي ساهمت في الحاجة لتعديل القوائم المالية في المقام الأول، وقد تتضمن هذه التحسينات تغيير المراجع الخارجي وتغيير الإدارة وتشير النتائج إلى أن تغييرات حوكمة الشركة تكون أكثر احتمالاً عندما يؤدي تعديل القوائم المالية لتخفيض الربح، وعندما يكون هناك انخفاض في أداء الشركة السابق على التعديل وأيضاً في الشركات الكبيرة حيث تبدو الشركة مدركة لقيمة تعزيز آليات الحوكمة والأثر المشترك للتغييرات في الآليات المتعددة للحوكمة لتقوية نقاط الضعف التي ساهمت في حدوث الأخطاء التي نتج عنها تعديل القوائم المالية.

وقدمت دراسة (Hennes, et al., 2014) دليل يوضح أن كلاً من المدير التنفيذي والمدير المالي يواجهوا مستويات عالية من الدوران بعد تعديل القوائم المالية نتيجة مخالفات، كما أن الشركات تكون أكثر احتمالاً لتغيير مراجعي القوائم المالية، ويشير إلى أن مجلس إدارة الشركة يجب أن يكون على استعداد لاتخاذ إجراءات صارمة ضد التنفيذيين المتورطين في أخطاء التقرير المتعمدة والأمر ذاته بالنسبة لأعضاء لجنة المراجعة حيث أن مجلس إدارة الشركة يفرض عقوبات على أطراف هيكل حوكمة الشركة ارتباطاً بفشل التقرير المالي كوسيلة لاستعادة ثقة المستثمرين.

وقد تلجأ الشركات إلى إعادة التعاقد مع التنفيذيين لتخفيض مكافآتهم القائمة على خيارات الأسهم حيث توصلت دراسة (Qiang & David 2008) من خلال فحص ٢٨٩ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠١ إلى أن نسبة مكافآت التنفيذيين في شكل خيارات انخفضت بشكل كبير في العامين التاليين لتعديل القوائم المالية وكان هذا الانخفاض مصحوباً بانخفاض في مخاطر الاستثمارات كما هو واضح في انخفاض تذبذب عائد السهم والتحسينات اللاحقة في الأداء التشغيلي، وقد أوضحت النتائج أن انخفاض المكافآت القائمة



على خيارات تقلل دوافع التنفيذيين للدخول في استثمارات ذات معدلات خطر مرتفعة وينتج عن ذلك تحسن الربحية.

وأوضحت دراسة (Chen Ma, et.al., 2015) أن الشركات تستخدم حزمة المكافآت لتقييد السلوك الإداري الانتهازي (النفعي)، حيث تقوم الشركات بإعادة التعاقد مع التنفيذيين بعد تعديل القوائم المالية لتخفيض مكافآتهم القائمة على الخيارات حيث وجد أن المكافآت القائمة على الأداء المحاسبي يمكن أن تكون سبب هام لإعداد تقارير مالية خاطئة ومضللة فالأداء المحاسبي يكون أسهل في التلاعب من جانب الإدارة أكثر من الأداء السوقي.

وقد قامت دراسة (Guiling 2012) بتحليل محددات تعديل القوائم المالية من خصائص الشركة، هيكل الملكية، هيكل الحوكمة الداخلية و الخارجية وأشارت النتائج إلى أن احتمالية تعديل القوائم المالية تنخفض عند تأسيس لجنة مراجعة وعند وجود إشراف فعال من جانب الهيئات التنظيمية للأوراق المالية وعند استخدام أحد مكاتب المراجعة Big 4، كما وجد أن تركيز الملكية يرتبط سلبياً باحتمالية التعديل، وعدد المديرين المستقلين يرتبط ايجابياً بشكل كبير بجودة المعلومات المحاسبية وبناءً على النتائج السابقة فإن تحسين هيكل الحوكمة، تقوية إشراف السوق، ضبط الإجراءات والقوانين ووجود معايير محاسبية ملائمة كل ذلك يخفض احتمالات تعديل القوائم المالية ويؤدي لاستعادة ثقة المستثمرين في نزاهة الإدارة.

ويخلق تفاوت المعلومات في أسواق الأوراق المالية الظروف لعدم قانونية استخدام المعلومات من الداخل حيث تبرز ظاهرة تسريب المعلومات، والذي بدوره ينتج عنه أثر سلبي على أسواق الأوراق المالية، وقد أوضحت دراسة (Anton 2014) أن الإفصاح الإنتقائي يعني أن الشركة يجب أن تصدر المعلومات الهامة للمستثمرين الحاليين والمرقبين والجهات والأطراف المهمة

بهذه المعلومات حتى يتمكنوا من تحليل الموقف المالي للشركة وتقييم المخاطر واتخاذ القرارات المختلفة ويقلل من ظاهرتي عدم تماثل المعلومات وتسريبها.

حيث يتعامل المديرون بحذر حول كيفية الإعلان عن تعديل القوائم المالية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذا الحدث حيث أن كمية ونوعية وتوقيت الإفصاح تؤثر على تقييم المستثمرين لعواقب وانعكاسات تعديل القوائم المالية ومدى قدرة الشركة على استعادة توازنها وإعادة بناء ثقة المستثمرين، وقد أقرت دراسة (Elizabeth, et.al., 2013) أن رد فعل السوق يرتبط باختيارات الإدارة بشأن الإفصاح عن تعديل القوائم المالية من حيث كمية الإفصاح المفترضة لتخفيض عدم تماثل المعلومات، وأسلوب الإفصاح للحد من تفاقم أثر توقعات السوق اللاحقة غير المؤكدة، فخصائص الإفصاح المتزامنة والسابقة لتعديل القوائم المالية لها قوة في تفسير رد فعل السوق.

وتناولت دراسة (Xu li, et.al., 2011) أثر الإفصاح على سلوك المتاجرة غير العادية المؤقت للمستثمرين المؤسسين حول تعديل القوائم المالية، وقد وجد أنه ما قبل قواعد الإفصاح العادل أظهر المستثمرون بيع غير عادى لأسهم الشركات التي عدلت القوائم المالية في الربع السابق للإعلان عن التعديل للعامة، في الفترة ما بعد قواعد الإفصاح العادل لا يوجد مثل هذا البيع غير العادي، ويتحكم في هذه الظاهرة عدة عوامل منها بيئة معلومات الشركة، المحتوى المعلوماتي للأرباح، أثر تعديل القوائم المالية على الأرباح، مدى شمول التعديل للإيرادات.

وقد أبرزت دراسة (Zhu 2010) كيفية تأثير تعديل القوائم المالية على سلوك الإفصاح الإداري الاختياري اللاحق ورد فعل المستثمر تجاه مثل هذه الإفصاحات، وقد وجد أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تكون أقل احتمالاً لإصدار توقعات أرباح اختيارياً بعد تعديل القوائم المالية أما الشركات التي تصدر

توقعات فإنها تكون في الوقت المناسب وأكثر دقة من التوقعات قبل تعديل القوائم المالية بالإضافة إلى أن رد فعل المستثمر لتوقعات الإدارة تكون أكثر هدوءاً، وقد وجدت دراسة (Rebecca, et.al., 2009) أن احتمالية الدعاوي القضائية ضد الشركة تقل بشكل كبير مع زيادة الإفصاح حول تعديل القوائم المالية.

وفي دراسة لآثار الضغوط التنظيمية والاجتماعية على قرار الشركة للإفصاح عن الأخطاء السابقة من خلال تعديل القوائم المالية اختيارياً باستخدام عينة مكونة من أكثر من ٢٥٠٠ شركة عامة لمدة ثماني سنوات تضم ١٧٠ عملية تعديل اختيارية للقوائم المالية، توصل (Michael, et.al., 2008) إلى أن الشركات تكون أكثر احتمالاً لتعديل القوائم المالية اختيارياً كاستجابة للضغوط الاجتماعية غير الرسمية على سبيل المثال من الشركات الأخرى في نفس الصناعة، وأقل احتمالاً لفعل ذلك كاستجابة للضغوط التنظيمية الرسمية.

وأكدت دراسة (Nourthene & Saqib 2016) أن توقيت الإعلان عن تعديل القوائم المالية يقدم فرصة كبيرة للإدارة لاستعادة ثقة المستثمرين، وهذا يمكن تحقيقه عندما تقوم الإدارة بالتواصل فوراً بشأن المعلومات المتعلقة بأثر تعديل القوائم المالية، فبمجرد أن يكتشف المديرون أن القوائم المالية السابق إصدارها لا يمكن الاعتماد عليها يكونوا مطالبون بالإعلان عن ذلك للمساهمين، وهناك عدة عوامل تؤثر في توقيت الإفصاح عن معلومات تعديل القوائم المالية منها:

- أ- الدوافع الشخصية والسلوك النفعي للتنفيذيين لإدارة توقيت الإفصاح.
- ب- تأخير الإفصاح بسبب الخوف على سمعة الشركة.
- ج- توقع تحسن في حالة الشركة قبل إصدار المعلومات المطلوبة أو توقع أحداث مستقبلية تدعو للتفاوض.





د- الدعاوي القضائية ومخاطر أعمال العميل تدفع الإدارة لإصدار المعلومات المتعلقة بتعديل القوائم المالية مبكراً. وعلى الجانب الآخر أوضحت دراسة (Badertscher & Burks 2011) أن تأخير إصدار القوائم المالية المعدلة ينظر إليه بشكل سلبي من خلال المستثمرون والهيئات التنظيمية للأوراق المالية.

وقد أقرت دراسة (Huang 2010) أن إدارة الشركات تميل لاستخدام التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية وهو الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر الاقتصادية) في حينها أكثر من الاعتراف بالأخبار الجيدة (المكاسب الاقتصادية)، وذلك من خلال فحص عينة مكونة من ٢١٣٢ عملية تعديل للقوائم المالية خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٥ وقد وجد في جميع الحالات زيادة في التحفظ المحاسبي وتكون واضحة بشكل أكبر بين الشركات التي قامت بإجراء تحسينات في آليات الحوكمة بعد تعديل القوائم المالية وخاصة بعد قانون SOX.

وهناك العديد من الإجراءات التي تفرضها الهيئات التنظيمية في دعم جودة التقرير المالي ومن أهم هذه الإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى استعادة ثقة المستثمرين من خلال منع الممارسات المحاسبية المضللة وذلك بعد سلسلة من الفضائح المحاسبية هو قانون ساربنس أوكسلي (Sarbanes - Oxley Act "sox" 2002) ووفقاً لدراسة (Wang & Huang 2014) فرضت SOX مسؤولية متزايدة على لجان المراجعة (القسم ٣٠١ ، ٤٠٧) وحدد أن المسؤولية الرئيسية للجان المراجعة الإشراف على الرقابة المالية والتأكد من جودة التقرير المالي، وأن الجودة المرتفعة للرقابة الداخلية تحسن عملية التقرير المالي وتقلل احتمالية تعديل القوائم المالية، وأكدت الدراسة على أن نظام الرقابة الداخلية والمراجعين الخارجيين هم خط الدفاع الرئيسي لجودة التقرير المالي.

وقد أوضحت دراسة (Mei Feng, et.al., 2015) أن قانون SOX يتطلب في القسم ٤٠٤ تقارير عن الرقابة الداخلية على التقرير المالي من خلال الإدارة ومن خلال المراجعين، هذه التقارير قائمة على تقييم الرقابة الداخلية في نهاية السنة المالية، وتوصلت الدراسة أنه عندما تجد الشركة أن القوائم المالية تشوبها أخطاء وتعلن عن تعديلها فإن ذلك قد يعني وجود ضعف مادي في نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالي والذي يعني "احتمال معقول أن الأخطاء المادية في القوائم المالية للشركة لا يمكن منعها في الوقت المناسب" (PCAOB 2007)، وقد يتطلب ذلك تعديل تقرير الرقابة الداخلية المبدئي من نظيف إلى سلبي وهذا يعني فشل في الإفصاح عن الضعف المادي للرقابة الداخلية من الأساس. وقد وجدت دراسة (Dalia, et.al., 2009) من خلال مقارنة أداء الأسهم بعد تعديل القوائم المالية للشركات أن التحسينات في نظم الرقابة الداخلية تساهم في استعادة الشركات لسمعتها التي تأثرت سلبياً بعد تعديل القوائم المالية.

وأكدت دراسة (Tithe 2013) على توضيح آثار الإجراءات التنظيمية مثل قانون SOX على سوق الأوراق المالية عند تعديل القوائم المالية وذلك من خلال فحص ما يقرب من ٢٩٠٠ شركة أمريكية قامت بتعديل القوائم المالية خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة إلى أن العوائد غير العادية السالبة بعد صدور قانون SOX أقل منها قبل صدور القانون، وقد توصلت دراسة (Jeffrey 2011) لنفس النتيجة من خلال فحص عوائد الأسهم وحجم المتاجرة عند الإعلان عن تعديل القوائم المالية وقد وجد أن رد الفعل السلبي المبدئي للسعر أصبح أقل بشكل كبير بعد SOX.

وقد تناولت دراستي (د/ أحمد زكي ٢٠١٣) و (Benali A.,2013) دور ومزايا آلية المراجعة المشتركة في الحد من تعديل القوائم المالية، وتم تناول العلاقة بين برامج المراجعة المشتركة وتأثيرها على أسعار الأسهم في ضوء

محددات تعديل القوائم المالية، وتم التوصل إلى أن إجراءات المراجعة المشتركة تقلل من تعديل القوائم المالية كما يلي:

١- تزيد الاجتماعات الدورية بين المراجعين المشتركين في وجود المراجع الداخلي ولجان المراجعة من التعامل وبشكل مباشر وفوري مع المشاكل المحاسبية والرقابية.

٢- يساعد برنامج المراجعة المشترك على توجيه النظر نحو المناطق التي تحتاج اهتمام متزايد أثناء عملية المراجعة وهو ما يساعد على تدنية حجم الضغوط وموازنة الوقت.

٣- توزيع المهام والمسئوليات يساهم في زيادة الدور الإشرافي والرقابي على التقارير المالية.

٤- زيادة الوقت المخصص للمراجعة المشتركة لتتخفف التعديلات في القوائم المالية، مما يرفع من جودة التقرير المالي ويرشد من كفاءة قرارات المستثمرين.

مما سبق ترى الباحثة أنه توجد تأثيرات وانعكاسات متعددة لتعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي وأحكام وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، ولإستعادة ثقة المستثمرين في معلومات القوائم المالية للشركات، والتأثير إيجابياً في إتجاهاتهم نحو الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الإستثمارية، تم وضع إطار متكامل للآليات المقترحة التي يمكن تطبيقها من جانب إدارة الشركات للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية، وترى الباحثة أنه يمكن عرض الإطار المتكامل للآليات ومزايا وفوائد التطبيق كما يلي:-

مزايا وفوائد التطبيق	الآلية
تقوية نقاط الضعف التي ساهمت في حدوث الأخطاء التي نتج عنها تعديل القوائم المالية.	١- تحسينات في مبادئ وآليات حوكمة الشركة.
استعادة ثقة المستثمرين.	٢- فرض عقوبات على أطراف هيكل حوكمة الشركة.
تقييد السلوك الإداري النفعي، وتقليل الدوافع لإعداد تقارير مالية مضللة.	٣- تخفيض مكافآت التنفيذيين القائمة على خيارات الأسهم والاتجاه للمكافآت القائمة على الأداء السوقي.
فهم طبيعة تعديل القوائم المالية، والقدرة على احتواء خطر هذه الظاهرة على التقرير المالي وقرارات المستثمرين.	٤- تحليل محددات تعديل القوائم المالية من منظور خصائص الشركة.
تخفيض عدم تماثل المعلومات، والحد من ردود الفعل السلبية واحتمالية الدعاوي القضائية.	٥- الاهتمام بمستويات الإفصاح عن معلومات تعديل القوائم المالية من حيث، الكمية والأسلوب والخصائص لما لها من قوة تفسير رد فعل السوق.
زيادة مصداقية إدارة الشركة، وتجنب الإتجاهات السلبية للمستثمرين.	٦- التركيز على أهمية توقيت الإعلان عن تعديل القوائم المالية.
زيادة موثوقية القوائم المالية، ومصداقيتها وبالتالي الحد من تعديل القوائم المالية.	٧- إتباع سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية.
تحسين جودة التقرير المالي، ومنع الممارسات المحاسبية المضللة وبالتالي استعادة ثقة المستثمرين.	٨- الالتزام بالإجراءات التنظيمية والمعايير المحاسبية الملزمة.

منع الأخطاء المادية في القوائم المالية، وذلك في الوقت المناسب و بالتالي الحد من تعديل القوائم المالية.	٩- تقوية نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وإلزام المراجع الخارجي بإعداد تقرير منفصل عن هيكل الرقابة الداخلية.
التعامل الفوري مع المشاكل المحاسبية والرقابية وزيادة الدور الإشرافي والرقابي على التقارير المالية نتيجة للخبرة والتخصص في المكاتب المشتركة والتعاونية و بالتالي الحد من تعديل القوائم المالية.	١٠- تطبيق إجراءات وبرامج المراجعة المشتركة.

### القسم الخامس : دراسة ميدانية لقياس تأثيرات تعديل القوائم المالية على جودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين

بعد ترميز وتفرغ البيانات، تم استخدام الاصدار الثانى والعشرون من البرنامج الاحصائى (SPSS) The Statistical Package for Social Sciences فى إجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالى:

أولاً: ثبات وصدق الاستقصاء.

ثانياً: وصف عينة الدراسة

ثالثاً: اختبارات الفروض وتحليل النتائج.

وتتناول الباحثة كل عنصر من العناصر السابقة بشيء من التفصيل كما

يلى:

أولاً : ثبات وصدق الاستقصاء.



تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha) لأداة الدراسة (استمارة الاستقصاء)، ويعرض الجدول رقم (1) معاملي الثبات والصدق لأسئلة الاستقصاء.

وباستعراض الجدول رقم (1) يتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الأسئلة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء اربعة محاور رئيسية أخذ شكل ليكرت الخماسي وكل محور يتكون من أكثر من عنصر، وبلغت قيمة معامل الثبات (0.694) للمحور الرابع " جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين " و (0.811) للمحور الثالث " الآليات المقترحة للحد من ظاهرة تعديل القوائم المالية ". وبلغت قيمة معامل الصدق الذاتي بين (0.833) للمحور الرابع و (0.901) للمحور الثالث ( حيث أن قيم معامل الصدق الذاتي هي الجذر التربيعي لقيم معامل الثبات)

وبالتالى يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لتحقيق أهداف البحث ويمكن الاعتماد عليها فى تعميم المخرجات على المجتمع ككل.

### جدول رقم (1) معاملي الثبات والصدق لاستمارة الاستقصاء

المحور	البيان	معامل الثبات (Alpha)*	معامل الصدق الذاتي
الأول	محددات العلاقة بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي	0.803	0.896
الثانى	متطلبات العلاقة بين تعديل القوائم وقرارات المستثمرين	0.745	0.863
الثالث	الآليات المقترحة للحد من ظاهرة تعديل القوائم المالية	0.811	0.901
الرابع	مقاييس جودة التقارير المالية وترشيد قرارات المستثمرين	0.694	0.833



## ثانياً: وصف عينة الدراسة:

يعرض جدول رقم (2) وصف عينة الدراسة، ويتضح من الجدول أن نسبة 47.7% من إجمالي العينة حاصلين على مؤهل عالي، ونسبة 49.5% من إجمالي العينة من المستثمرين، ونسبة 28.8% من إجمالي العينة من معدى القوائم المالية، ونسبة 21.6% من إجمالي العينة من الأكاديميين.

## جدول رقم (2)

## وصف عينة الدراسة (n = 111) \*

النسبة %	التكرار	الفئات	الخصائص
15.3	17	متوسط وفوق المتوسط *	المؤهل
47.7	53	مؤهل عالي	
36.9	41	دراسات عليا	
49.5	55	المستثمرين *	الصفة العملية
28.8	32	معدى القوائم المالية **	
21.6	24	أكاديميين ***	

## ثالثاً : إختبارات الفروض وتحليل النتائج:

\* من المستثمرين فقط ، إنقسمت عينة المستثمرين إلى الأفراد ، وتم توزيع القوائم عليهم بشكل شخصي أثناء تواجدهم بنادي سوق الأوراق المالية بالقاهرة ، أما البنوك وشركات التأمين هم التابعين في مدن القناة وبالأخص في مدينة الإسماعيلية .  
 \*\* أما معدى القوائم المالية من عينة الشركات الأكثر نشاطاً واستقراراً والتي توافرت بيانات عن قوائمها المالية ولأغراض السرية لم يذكر أسم هذه الشركات .  
 \*\*\* الأكاديميين : أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة (جامعة : القاهرة - عين شمس - الزقازيق - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس)



## الفرض الأول:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي "

لاختبار هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون ونموذج الإنحدار المتدرج كما يلي:

### ١. معاملات الارتباط لبيرسون:

يعرض جدول رقم (3) معاملات الارتباط بين متوسط آراء عينة الدراسة حول تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي، ويتضح من الجدول ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين " تقييم المحتوى المعلوماتي للأرباح ، والذي يتحقق عند تعديل القوائم المالية (X1.8) " وبين " جودة التقرير المالي " حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.916) ، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1% ، وارتفاع قيمة معامل الارتباط بين " تقييم هيكل حوكمة التقرير المالي بعد تعديل القوائم المالية (X1.9) " وبين " جودة التقرير المالي " حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.906) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1% ، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين " تقييم النماذج القائمة على الإستحقاقات ونماذج الملائمة (X1.6) " وبين " جودة التقرير المالي " ، حيث بلغت (0.463) مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%.



**جدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون بين محددات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي**

الرمز	المحددات	جودة التقرير المالي
X1.1	تخفيض درجة عدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية وفقا للأرباح المقرر عنها خلال الفترة.	.886*
X1.2	تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة قدرة الشركة على الوصول لمصادر تمويل خارجية.	.573*
X1.3	تخفيض تكلفة رأس المال وبالتالي التأثير على هيكل وتصميم عقود القروض.	.606*
X1.4	تخفيض عدم التأكد بشأن مخاطر الائتمان وزيادة كفاءة الإستثمار.	.587*
X1.5	تخفيض إستخدام التغير في السياسات المحاسبية لتجنب إدارة الأرباح وتشويش القوائم المالية.	.645*
X1.6	تقييم النماذج القائمة على الإستحقاقات ونماذج الملائمة.	.463*
X1.7	تقييم الإجراءات التي تتخذ بعد تعديل القوائم المالية.	.798*
X1.8	تقييم المحتوى المعلوماتي للأرباح والذي يتحقق عند تعديل القوائم المالية.	.916*
X1.9	تقييم هيكل حوكمة التقرير المالي بعد تعديل القوائم المالية.	.906*
X1.10	تقييم مدى إمتثال الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بعد تعديل القوائم المالية.	.848*

\* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

**٢. نموذج الإنحدار المتدرج:**

يعرض جدول رقم (4) تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط اراء العينة حول جودة التقرير المالي) على محددات تعديل القوائم المالية كمتغيرات مستقلة، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال قيمة



F (487.660) وقيمة (sig=0.000)، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية 5%، ويتضح من الجدول أن أهم محددات تعديل القوائم المالية التي تؤثر في جودة التقرير المالي بحسب ترتيبها في النموذج هي:

أ- تقييم المحتوى المعلوماتي للأرباح والذي يتحقق عند تعديل القوائم المالية.

ب- تقييم الإجراءات التي تتخذ بعد تعديل القوائم المالية.

ج- تقييم هيكل حوكمة التقرير المالي بعد تعديل القوائم المالية.

د- تخفيض عدم التأكد بشأن مخاطر الإئتمان وزيادة كفاءة الإستثمار.

وبلغت قيمة معامل التحديد (0.904) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 90.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول جودة التقرير المالي).

#### جدول رقم (4) تقديرات نموذج الانحدار المترج

التقديرات				المتغيرات المستقلة في النموذج	F (sig.)	معامل التحديد R <sup>2</sup>
Sig.	t	β				
.006	-2.808	-.415	Constant	x1.8 x1.7 x1.9 x1.4	487.660 (0.000)	0.904
.000	7.678	.359	x1.8			
.000	10.709	.339	x1.7			
.000	5.489	.261	x1.9			
.003	3.038	.133	x1.4			

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الأول وصحة الفرض البديل:



" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي "

### الفرض الثاني :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين"

لاختبار هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون ونموذج الإنحدار المتدرج كما يلي:

#### ١. معاملات الارتباط لبيرسون:

يعرض جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين متوسط آراء عينة الدراسة حول تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين، ويتضح من الجدول ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين "مواجهة مخاطر المعلومات التي تزداد بشكل كبير بعد تعديل القوائم المالية" وبين "قرارات المستثمرين" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.869) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وارتفاع قيمة معامل الارتباط بين "القياس الدقيق لنمو الإيرادات في الشركات التي تعدل قوائمها حيث يعتبر عامل هام لأسهم تلك الشركات" وبين "قرارات المستثمرين" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.863) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين "تحديد رد فعل المستثمرين والقرارات الاستثمارية المتعلقة بالشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية" وبين "قرارات المستثمرين" حيث بلغت (0.697) مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (5)

معاملات ارتباط بيرسون بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين

الرمز	الآليات المقترحة	جودة التقرير المالي
X2.1	رغبة المستثمرون في المعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قرارات إستثمارية أكثر كفاءة.	*.841
X2.2	تحديد رد فعل المستثمرين والقرارات الإستثمارية المتعلقة بالشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية.	*.697
X2.3	توقع العواقب الإقتصادية التي قد تتعرض لها الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية.	*.710
X2.4	مطالبة المستثمرون بعلاوة مخاطر للتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم ومدى استعداد الشركة لتكوين مخصص لمواجهة هذه المخاطر.	*.857
X2.5	مواجهة مخاطر المعلومات التي تزداد بشكل كبير بعد تعديل القوائم المالية.	*.869
X2.6	قدرة المستثمرين على إعادة تقييم معلومات القوائم المالية السابق إصدارها في الشركات التي لم تعدل قوائمها المالية .	*.710
X2.7	تحليل ردود الأفعال السلبية للسوق تجاه حدث الإعلان عن تعديل القوائم المالية.	*.835
X2.8	القياس الدقيق لنمو الإيرادات في الشركات التي تعدل قوائمها حيث يعتبر عامل هام لأسهم تلك الشركات.	*.863
X2.9	تفسير إتجاهات المستثمرين من منظور تدهور جودة الأرباح وبالتالي التأثير على ردود أفعال السوق تجاه تعديل القوائم المالية.	*.843
X2.10	تقييم أدلة الإثبات الإيجابية حول إدراك المستثمرين لمصداقية التقرير المالي للإدارة بعد تعديل القوائم المالية.	*.829



## \* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

## ٢. نموذج الانحدار المتدرج:

تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير (6) يعرض جدول رقم التابع (متوسط آراء العينة حول قرارات المستثمرين) على تأثيرات تعديل القوائم المالية ، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F ، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد (sig=0.000) وقيمة (322.189) ، ويتضح من الجدول أن أهم تأثيرات تعديل 5% الثابت عند مستوى معنوية القوائم المالية التي تؤثر في قرارات المستثمرين بحسب ترتيبها في النموذج هي:

أ- مواجهة مخاطر المعلومات التي تزداد بشكل كبير بعد تعديل القوائم المالية .  
 ب- مطالبة المستثمرين بعلاوة مخاطر للتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم ومدى استعداد الشركة لتكوين مخصص لمواجهة هذه المخاطر .  
 ج- القياس الدقيق لنمو الإيرادات في الشركات التي تعدل قوائمها حيث يعتبر عامل هام لأسهم تلك الشركات .  
 وبلغت قيمة معامل التحديد (0.852) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 85.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول جودة التقرير المالي).

## جدول رقم (6)

## تقديرات نموذج الانحدار المتدرج

التقديرات				المتغيرات المستقلة في النموذج	F (sig.)	معامل التحديد R <sup>2</sup>
Sig.	t	β				
.687	2.404	.151	Constant	x2.5 x2.4	322.189 (0.000)	0.852

.000	3.865	.222	x2.5	x2.8		
.000	9.756	.346	x2.4			
.000	6.277	.378	x2.8			

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الثانى وصحة الفرض البديل:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين "

الفرض الثالث:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين "

لاختبار هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون ونموذج الإنحدار المتدرج كما يلى:

#### ١. معاملات الارتباط لبيرسون:

يعرض جدول رقم (7) معاملات الارتباط بين متوسط آراء عينة الدراسة حول الآليات المقدمه للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي ، ويتضح من الجدول ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين " التركيز على أهمية توقيت الاعلان عن تعديل القوائم المالية " وبين "جودة التقرير المالي" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.753) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وارتفاع قيمة معامل الارتباط بين " تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية" وبين "جودة التقرير المالي" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.657) مما يدل على وجود علاقة



طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين " تشديد فرض العقوبات على أطراف هيكل حوكمة الشركة كوسيلة لإعادة الثقة لدى المستثمرين." وبين "جودة التقرير المالي" حيث بلغت (0.416) مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ، ومعنوية عند مستوى معنوية 1%.

### جدول رقم (7)

معاملات ارتباط بيرسون بين الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي

الرمز	الاساليب	جودة التقرير المالي
X3.1	تطوير تطبيق الإجراءات التي تتخذها الشركة بعد تعديل القوائم المالية في ضوء آليات الحوكمة.	*.622
X3.2	تشديد فرض العقوبات على أطراف هيكل حوكمة الشركة كوسيلة لإعادة الثقة لدى المستثمرين.	*.416
X3.3	إعادة التعاقد مع المديرين التنفيذيين لتخفيض مكافأتهم القائمة على خيارات الأسهم.	*.453
X3.4	التحليل والتفسير المحكم لمحددات تعديل القوائم المالية من منظور خصائص الشركة.	*.557
X3.5	ضبط الإجراءات التنظيمية والقوانين ووجود معايير محاسبية ملائمة.	*.598
X3.6	تطوير مستويات وقواعد الإفصاح من حيث الكمية، الأسلوب، والخصائص لما لها من قوة في تفسير رد فعل السوق.	*.474
X3.7	التركيز على أهمية توقيت الإعلان عن تعديل القوائم المالية.	*.753
X3.8	تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية.	*.657



X3.9	إلزام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية منفصل عن تقرير مراجعة القوائم المالية.	.643*
X3.10	تطبيق آلية المراجعة المشتركة للحد من تعديل القوائم المالية.	.595*

## \* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

## ٢. نموذج الإنحدار المتدرج:

تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير (8) يعرض جدول رقم التابع (متوسط آراء العينة حول جودة التقرير المالي) على الآليات المقترحة كمتغيرات مستقلة، ويتضح من الجدول معنوية نموذج الإنحدار المقدر من خلال ، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار ( $\text{sig}=0.000$ ) وقيمة ( $F=65.310$ ) قيمة ، ويتضح من الجدول أن أهم الآليات 5% والحد الثابت عند مستوى معنوية المقترحة التي تؤثر في جودة التقرير المالي بحسب ترتيبها في النموذج هي:

- التركيز على أهمية توقيت الإعلان عن تعديل القوائم المالية .
- تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية .
- التحليل والتفسير المحكم لمحددات تعديل القوائم المالية من منظور خصائص الشركة.

وبلغت قيمة معامل التحديد ( $0.647$ ) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 64.7% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول جودة التقرير المالي).





## جدول رقم (8)

## تقديرات نموذج الانحدار المتدرج

التقديرات				المتغيرات المستقلة في النموذج	F (sig.)	معامل التحديد R <sup>2</sup>
Sig.	t	$\beta$	Constant			
.000	3.145	.054	Constant	x3.7 x3.8 x3.4	65.310 (0.000)	0.647
.000	6.571	.512	x3.7			
.000	3.595	.226	x3.8			
.021	2.339	.257	x3.4			

وبالإضافة إلى ما سبق ولتأكيد وجود علاقة بين الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين تم عرض جدول (٩) ، (١٠) باستخدام معاملات ارتباط بيرسون والانحدار كما يلي :

## (أ) معاملات الارتباط لبيرسون:

يعرض جدول رقم (9) معاملات الارتباط بين متوسط آراء عينة الدراسة حول الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين ، ويتضح من الجدول ارتفاع قيمة معامل الارتباط بين " تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية " وبين " قرارات المستثمرين " حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.812) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وارتفاع قيمة معامل



الارتباط بين " تطوير تطبيق الإجراءات التي تتخذها الشركة بعد تعديل القوائم المالية في ضوء آليات الحوكمة " وبين " قرارات المستثمرين " حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.806) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين " إعادة التعاقد مع المديرين التنفيذيين لتخفيض مكافأتهم القائمة على خيارات الأسهم " وبين " قرارات المستثمرين " حيث بلغت (0.608) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%.

### جدول رقم (9)

#### معاملات ارتباط بيرسون بين الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وقرارات المستثمرين

قرارات المستثمرين	الآليات المقترحة	الرمز
.806*	تطوير تطبيق الإجراءات التي تتخذها الشركة بعد تعديل القوائم المالية في ضوء آليات الحوكمة.	X4.1
.659*	تشديد فرض العقوبات على أطراف هيكل حوكمة الشركة كوسيلة لإعادة الثقة لدى المستثمرين.	X4.2
.608*	إعادة التعاقد مع المديرين التنفيذيين لتخفيض مكافأتهم القائمة على خيارات الأسهم.	X4.3
.752*	التحليل والتفسير المحكم لمحددات تعديل القوائم المالية من منظور خصائص الشركة.	X4.4
.795*	ضبط الإجراءات التنظيمية والقوانين ووجود معايير محاسبية ملائمة.	X4.5
.677*	تطوير مستويات وقواعد الإفصاح من حيث الكمية، الأسلوب، والخصائص لما لها من قوة في تفسير رد فعل السوق.	X4.6

X4.7	التركيز على أهمية توقيت الإعلان عن تعديل القوائم المالية.	.780*
X4.8	تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية.	.812*
X4.9	إلزام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية منفصل عن تقرير مراجعة القوائم المالية.	.797*
X4.10	تطبيق آلية المراجعة المشتركة للحد من تعديل القوائم المالية.	.769*

**\* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%**

**(ب) نموذج الانحدار المتدرج:**

تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير (10) يعرض جدول رقم التابع (متوسط آراء العينة حول قرارات المستثمرين) على الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية كمتغيرات مستقلة، ويتضح من الجدول معنوية ، (sig=0.000) وقيمة (118.761) F نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة ، 5% كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت عند مستوى معنوية ، ويتضح من الجدول أن أهم الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية التي تؤثر في قرارات المستثمرين بحسب ترتيبها في النموذج هي:

- تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية.
- تطوير تطبيق الإجراءات التي تتخذها الشركة بعد تعديل القوائم المالية في ضوء آليات الحوكمة.
- ضبط الإجراءات التنظيمية والقوانين ووجود معايير محاسبية ملائمة. وبلغت قيمة معامل التحديد (0.769) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 76.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول قرارات المستثمرين).



## جدول رقم (10)

## تقديرات نموذج الانحدار المتدرج

التقديرات				المتغيرات المستقلة في النموذج	F (sig.)	معامل التحديد R <sup>2</sup>
Sig.	t	$\beta$				
.000	3.880	.723	Constant	x4.8 x4.1 x4.5	118.761 (0.000)	0.769
.001	3.296	.307	x4.8			
.000	5.660	.337	x4.1			
.008	2.682	.214	x4.5			

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الثالث وصحة الفرض البديل:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات المقترحة للحد من تأثيرات تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين "

وأستخلصت الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي لتأكيد نتائج الدراسة الميدانية عن طريق المقابلات الشخصية التي تم إجراؤها بأنه :

١- تنوع وجهات نظر عينة الدراسة ، حيث أكد الأكاديميين ضرورة التمسك بسياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية ، بينما تمسك معدي التقارير المالية بضرورة وجود معايير محاسبية ملائمة ، بينما طالب المستثمرين بضرورة التركيز على أهمية توقيت الإعلان عن تعديل القوائم



- المالية، مع وجود علاقات تأثيرية بين تعديل القوائم المالية وجودة التقرير المالي وقرارات المستثمرين .
- ٢- تنوع مقاييس جودة التقرير المالي وتعدد أنواع قرارات المستثمرين انعكاساً لمسببات وظواهر حدث تعديل القوائم المالية.

### القسم السادس: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

#### أولاً: النتائج:

- ١- تصنف عمليات تعديل القوائم المالية إلى تعديلات تنتج عن تغييرات محاسبية وتعديلات تنتج عن الفشل في الامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذا النوع هو الذي تم التركيز عليه من جانب الدراسات الأكاديمية وتعد التعديلات في القوائم المالية المضللة هي الأكثر انتشاراً.
- ٢- تعديلات القوائم المالية بسبب مخالفات يكون رد فعل السوق للإعلان عنها سلبي بدرجة أكبر بكثير من تعديل القوائم المالية نتيجة للأخطاء.
- ٣- تؤدي ضعف نظم الحوكمة والرقابة الداخلية على التقرير المالي إلى زيادة احتمالية فشل التقرير المالي وبالتالي زيادة احتمالية تعديل القوائم المالية.
- ٤- يُعد تعديل القوائم المالية مؤشراً لانخفاض مصداقية وثقة المستثمرين في جودة التقرير المالي.
- ٥- يؤدي تعديل القوائم المالية إلى زيادة عدم تماثل المعلومات وزيادة تكلفة رأس المال وصعوبات في الوصول لمصادر التمويل الخارجية نظراً للتأثير على هيكل وتصميم عقود القروض.
- ٦- ينتج عن تعديل القوائم المالية تدهور في المحتوى المعلوماتي للأرباح، وزيادة في مخاطر المعلومات ودرجة عدم التأكد بشأن مخاطر الائتمان.

- ٧- تتطلب إدارة مخاطر تعديل القوائم المالية إلتزام قوي بتركيز طويل الأجل على مجموعة الآليات التي يمكن إتباعها من جانب الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية، وذلك للحد من التأثيرات السلبية واستعادة ثقة المستثمرين بعد تعديل القوائم المالية.
- ٨- أيدت نتائج الدراسة الميدانية بمعنوية نموذج الإنحدار المتعدد أن أهم الآليات المقترحة التي تؤثر في جودة التقرير المالي (التركيز على أهمية توقيت الإعلان عن تعديل القوائم المالية، تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية، التحليل والتفسير المحكم لمحددات تعديل القوائم المالية من منظور خصائص الشركة) بينما أهم الآليات المقترحة التي تؤثر في قرارات المستثمرين (تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بعد تعديل القوائم المالية، تطوير تطبيق الإجراءات التي تتخذها الشركة بعد تعديل القوائم المالية في ضوء آليات الحوكمة، ضبط الإجراءات التنظيمية والقوانين ووجود معايير محاسبية ملائمة).

### ثانياً: التوصيات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الباحثة بما يلي:-
- ١- إجراء تحسينات في هيكل حوكمة الشركة لتقوية نقاط الضعف التي ساهمت في حدوث تعديل للقوائم المالية، وذلك بالتركيز على آليات الحوكمة من رقابة داخلية ومراجعة خارجية ومجلس الإدارة والمدير المالي، وفرض عقوبات على أطراف هيكل حوكمة الشركات المرتبطة بفشل التقرير المالي.
- ٢- إعادة النظر في مكافآت التنفيذيين القائمة على خيارات الأسهم لتقييد السلوك الإداري الانتهازي والتركيز على المكافآت القائمة على الأداء السوقي أكثر من الأداء المحاسبي.



- ٣- التركيز على مستويات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعديل القوائم المالية من حيث كمية ونوعية وتوقيت الإفصاح نظراً لتأثير ذلك على تقييم المستثمرين لعواقب تعديل القوائم المالية، ومدى قدرة الشركة على استعادة توازنها وإعادة بناء ثقة المستثمرين.
- ٤- التأكيد على الامتثال للإجراءات التي تفرضها الهيئات التنظيمية والمعايير المحاسبية التي تصدرها الكيانات المهنية بشأن تعديل القوائم المالية.
- ٥- نظام الرقابة الداخلية والمراجعين الخارجيين هم خط الدفاع الرئيسي لجودة التقرير المالي، وبالتالي ضرورة إلزام المراجع الخارجي بإعداد تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية منفصل عن تقرير مراجعة القوائم المالية.
- ٦- الاستفادة من مزايا إجراءات وبرامج المراجعة المشتركة للحد من تعديل القوائم المالية.

#### ثالثاً: الدراسات المستقبلية: وتتمثل في :

- ١- قياس تأثير الإعلان عن تعديل القوائم المالية على أسعار الأسهم باستخدام دراسة الحدث.
- ٢- انعكاسات تطوير هيكل الرقابة الداخلية على تعديل القوائم المالية في ضوء متطلبات SOX وإصدارات PCAOB.
- ٣- تحليل العلاقة بين حدث تعديل القوائم المالية وتأخر نتائج تقرير مراقب الحسابات وأثرها على قيمة المنشأة.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:-

#### ١- الدوريات:-

- د/ أحمد زكي حسين متولي، "قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة Joint Audit أسعار الأسهم دليل من البورصة المصرية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، المجلد الثاني، ٢٠١٣، ص ص ٤٠٣ - ٤٦٣.
- د/ عبد الوهاب نصر على، "أثر إعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات - دراسة تجريبية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثاني والخمسون، ٢٠١٥، ص ص ٦٧ - ١٠٦.
- د/ محمد أحمد شاهين، "نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ص ٣٦٣ - ٤٣٩.
- د/ نجوى محمود أحمد أبو جبل، " جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تحليلية تجريبية " ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص ص ٥٧ - ١١٥.

#### ٢- أخرى:-

- قرار وزير الاستثمار المصري رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، معايير المحاسبة المصرية الجديدة، معيار المحاسبة المصري رقم (٥)، السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.





## ثانياً: المراجع الأجنبية:-

### 1- Periodicals:

- Ben K.Agyei, "Adoption of international Financial reporting standards (IFRS) in Ghana and the quality of Financial Statement disclosures", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, vol.3, No.2, 2013, pp. 269 – 280.
- Chen – Lung Chin & Hsin – yichi, "Reducing restatements with increased industry expertise", **Contemporary Accounting Research**, vol.26, No.3, 2009, pp.729 – 765.
- Christine I. Wiedman & Kevin B. Hendricks, "Firm accrual quality following restatements: a signaling view", **Journal of Business Finance & Accounting**, vol. 40, Iss. 9 – 10, 2013, pp. 1095 – 1125.
- Cristi A. Gleason, Nicole Thorne & W.Bruce, "The Contagion effects of accounting restatements", **The Accounting Review**, vol. 83, No.1, 2008, pp. 83 – 110.
- Dalia Marciukaityte, Samuel H. & Raj Varma, "Voluntary vs. forced Financial restatements: The role of board independence", **Financial Analysts Journal**, vol. 65, No.5, 2009, pp. 51 – 65.
- Duong Nguyen & Tribhuvan N. puri, "Information asymmetry and accounting restatement: NYSE – AMEX and NASDAQ incidence", **Rev Quant Finan Acc**, 43, 2014, pp. 211 – 244.
- Edilson Paulo & Eliseu Martins, "Accounting information quality in latin and north American public firms", **Research in Accounting in Emerging Economies**, vol.14, 2015, pp. 1 – 43.



- Elizabeth A. Gordon, Elaine Henry, Marietta peytcheva & Lili Sun, "Discretionary disclosure and the market reaction to restatements", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, vol.41, Iss.1, 2013, pp. 75 – 110.
- -----,& Xudong Li, "Management guidance pre and post restatement", **Journal of Business Finance & Accounting**, vol.41, No. 7, 2014, pp. 867-892.
- Elizabeth Dreike, Audrey A. & Steven E., "Impact of post – restatement actions taken by a Firm on non –professional investors 'Credibility Perceptions'", **Journal of Business Ethics**, vol.80, No.1, 2008, pp. 61 – 67.
- Guiling Zhang, "Determinants of Financial restatements in the listed companies in china",**Advances in Intelligent and soft computing**, vol.135, 2012, pp.725 – 730.
- Habeeb Mohamed & Athambawa Jahfer, "IFRS adoption and financial reporting quality: a review of evidences in different Juriesdictions", **International letters of Social and Humanistic Sciences**, vol. 69, 2016, pp. 93 – 106.
- Janne Chung & Susan Mccracken, "Understanding the restatement process", **Accounting Perspectives**, vol.13,Iss. 4, 2014, pp. 253 – 281.
- Jeffrey J. Burks, "Are investors Confused by restatements after Sarbanes – Oxley?", **The Accounting Review**, vol. 86, No.2, 2011, pp. 507 – 539.
- John C. Adams, Darren K. Hayunga & Stephanie J., "The restating of Financial Statements by REITS", **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, 2013, pp.1 - 41.

- Karen M. Hennes, Andrew J. leone & Brian P. Miller, "The importance of distinguishing errors from irregularities in restatement research: the case of restatements and CEO/CFO turnover", **The Accounting Review**, vol. 83, No.6, 2008, pp. 1487 – 1519.
- Katsiaryna Salavei Bardos, "Litigation risk and market reaction to restatements", **Journal of Financial research**, vol. 36, Iss.1, 2013, pp. 19-42.
- Ken y. chen, Randal J. Elder & Shengmin Hung, "Do post – restatement Firms Care about Financial credibility? evidence From the pre – and post – SOX eras", **Journal of Accounting and Public policy**, vol.33, Iss. 2, 2014, pp. 107 – 126.
- Kose John, Joe z. Shangguan & Ravi s. Mateti, "Financing activities after accounting restatements: an examination of SEOs and PIPES", **Eurasian Economic Review**, vol.5, Iss.1, 2015, pp. 139 – 160.
- Liangbo Ma, Shiguang Ma & Gary Tian, "Family control, accounting misstatements, and market reactions to restatements evidence From China", **Emerging Markets Review**, vol.28, 2016, pp.1 – 27.
- Mai Dao, Hua Wei, Ken Y. Chen & Ting Huang, "Can management turnover restore the financial statement credibility of restating firms? Further evidence", **Journal of Business Finance & Accounting**, vol.41, No.7-8, 2014, pp. 893-925.
- Mark Hirschey, Kevin R. Smith & Wendy M. Wilson, "The timeliness of restatement disclosures and Financial reporting credibility", **Journal of Business Finance & Accounting**, vol. 42, Iss. 7 – 8, 2015, pp. 826 – 859.

- Michael D. Pfarrer & Others., "Coming Forward: the effects of Social and regulatory forces on the voluntary restatement of earnings Subsequent to Wrongdoing", **Organization Science**, vol.19, No.3,2008, pp. 386 – 403.
- Nourthene Ben Youssef & Saqib Khan, "Timing of earnings restatements: CEO equity Compensation and market reaction", **Accounting & Finance**, 2016, pp.1–14.
- Qiang Cheng & David B. Farber, "Earnings restatements, changes in CEO compensation and Firm performance", **The Accounting Review**, vol.83, No.5, 2008, pp. 1217 – 1250.
- Ralf Ewert & Alfred Wagenhofer, "Why more Forward – Looking accounting Standards can reduce Financial reporting quality?", **European Accounting Review**, 2015, pp.1 – 41.
- Rebecca Files, Edward P. & Senyotse, "Stealth disclosure of accounting restatements", **The Accounting Review**, vol. 84, No.5, 2009, pp. 1495 – 1520.
- Sandra Waller, Lisa A. Owens & Diana R. Robinson, "IFRS and U.S.GAAP: assessing the impact of reporting incentives on Firm restatements in Foreign and U.S. Markets", **Advances in Accounting**, vol. 27, Iss.1, 2011, pp.187 – 192.
- Sebahattin Demirkan & Ross D. Fuerman, "Auditor Litigation: evidence that revenue restatements are determinative", **Research in Accounting Regulation**, vol.26, Iss.2, 2014, pp.164 – 174.
- Shu – Hui Sue, Chen Lung & Ann Ling, "Exploring the Causes of accounting restatements by Family Firms", **Journal of Business & Accounting**, vol. 40, Iss.9 – 10, 2013, pp. 1068 – 1094.

- Susan M. Albring & Others , "The effects of accounting restatements on Firm growth", **Journal of Accounting and Public Policy**, vol. 32, Iss. 5, 2013, pp. 357 – 376.
- Todd Kravet & Terry Shevlin, "Accounting restatements and information risk", **Review of Accounting Studies**, vol.15,Iss.2, 2010, pp.264 – 294.
- Wendy M. Wilson, "An empirical analysis of the decline in the information content of earnings Following restatement", **The Accounting Review**, vol.83,No.2,2008 ,pp.519 – 548.
- Xia chen, Qiang Cheng & Alvis K. Lo, "Accounting restatements and external Financing Choices", **Contemporary Accounting Research**, vol.30, Iss.2, 2013, pp. 750 – 779.
- Xia oxiang Zhang, Jo – Ting Wei & Hsin – Hung Wu, "Forced Financial information restatements and Management Turnover: market discipline and large Family shareholders' intervention in an emerging economy", **Asia pacific Journal of Management**, vol.30,Iss.4,2013 , pp. 1005 – 1029.
- Xu li, et. al., "Regulation FD, accounting restatements and transient institutional investors' trading behavior", **Journal of Accounting and public policy**, vol.30, Iss.4, 2011, pp. 298 – 326.
- Ya Fang Wang & Yu Ting Huang, "Types of restatement decisions and ex-ante red flags of internal control quality", **Global Journal of Business Research**, vol.8,No.1,2014 ,pp.1 – 8.

## 2- Others:

- Adrienna Huffman, "Competing reporting objectives and Financial reporting quality", **www. ssrn. Com**, 2015.

- Anton selivanovsky, "Protection of investors: new challenges for the disclosure of information in the Securities market in Russia", **Working papers**, National Research University, 2014.
- Brian Akins, "Financial reporting quality and uncertainty about credit risk among the ratings agencies", **www. ssrn. Com**, 2015.
- Chen ma, Bin Li & Nanyan Dong, "Do Chinese Listed Firms actively alter the design of pay – performance Sensitivity Following Financial restatement?", **www.ssrn .com**, 2015.
- Chi yu-Ho, "Reoccurrence of Financial restatements: the effect of auditor change, management turnover and improvement of internal control", **proquest Dissertations publishing**, 3554628, 2012.
- Claudia Maria, Antonio Melo & Elisio Brandao, "The financial reporting quality effect on european firm performance", **www. ssrn.Com**, 2014.
- Huang ying, "Characteristics and economic consequences of financial statement restatements", **Proquest Dissertations Publishing**, 3408125,2010.
- Jivas chakravarthy, Ed Dehaan & Shivaram Rajgopal, "Reputation repair after a serious restatement", **Working paper series**, Rock Center for Corporate governance, No. 163, 2013.
- Kevin T. Rich & Jean x. Zhang, "Municipal accounting restatements and top financial manager turnover", **www.ssrn.Com**, 2014.
- Kun – Chin Chen & others, "Financial reporting quality of Chinese reverse merger firms: the reverse merger effect or the china effect?", **www.ssrn.com, 2013**.

- Louise Hayes, "Identifying unintentional error in restatement disclosures", **Canadian Academic Accounting Association Annual conference**, 2014.
- Marie Herly, Jan Bartholdy & Frank Thinggaard, "Do restatements break bad habits? evidence of earnings quality in restating Firms", [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), 2013.
- Mei feng & others, "Restatement of 404 internal control opinions", [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), 2015.
- Moritz Bassemir & Zoltan Novotny, "IFRS adoption, reporting incentives, and financial reporting quality in private Firms", [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), 2015.
- Nemit Shroff, "Real effects of financial reporting quality and credibility: evidence from the PCAOB regulatory regime", [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), 2015.
- Rotenstein Aliza, "Corporate governance changes following earnings restatements", **Proquest Dissertations publishing**, 3296942, 2008.
- Sallehu Menghistu, "Essays on accounting restatements", **proquest dissertations publishing**, 3467322, 2011.
- TiThe Tahrima Kawser, "Accounting restatements: market and liquidity impacts", **Proquest Dissertations Publishing**, MR94146, 2013.
- Yuping Zhao, Jean C. Bedard & Rani Hoitash, "When does SOX 404 benefit financial reporting quality?", [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), 2015.
- Zhu Zinan, "Financial restatements: implications for management earnings Forecasts", **Proquest Dissertations Publishing**, 3404423, 2010.